

القول النهيك

ببيان صحة حديث

أنت ومالك لأبيك

تأليف

الدكتور ناجي بن راشد العربي

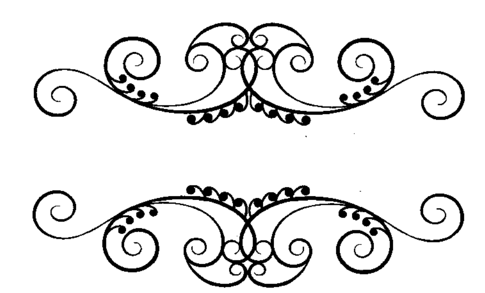
تقريظ

العلامة المحدث الناقد الحجة السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري

رحمه الله تعالى








القول النهيك
ببيان صحة حديث
أنت ومالك لأبيك



القول النهيك ببيان صحة حديث أنت ومالك لأبيك
تأليف الشيخ الدكتور ناجي بن راشد العربي
الطبعة الأولى: ٢٠١٧ م



دار النور المبين للنشر والتوزيع
عمّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859
Email: darannor@gmail.com
www.darannor.com
@Darannor
www.facebook.com/darannorpage







تأليف

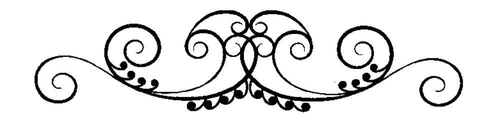
الدكتور ناجي بن راشد العربي

تقريظ

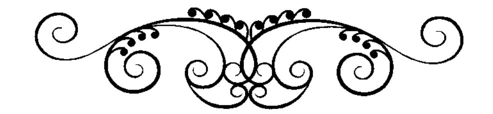
العلامة المحدث الناقد الحجة السيد عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري

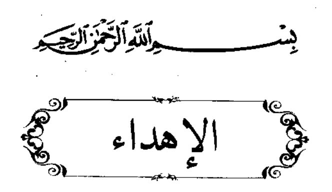
رحمه الله تعالى





بسم الله الرحمن الرحيم





الإهداء

أهدي كتابي هذا إلى مقام حضرة شيخنا وأستاذنا ومربِّي أرواحنا ومغذِّي عقولنا، سيدنا ومولانا العلامة الجليل، الفقيه المحدِّث المحقّق البركة الصالح الورع الثبت، فضيلة العالم العامل، سماحة الشيخ محمد عوّامة الحلبي، ثم المدني - والإيمان يأرز إلى المدينة -، حفظه الله تعالى ورعاه ومد في عمره المبارك، في خير ولطف وعافية، عرفاناً ووفاءً واعترافاً، وذلك بمناسبة تكريم أبنائه وأحبابه له، حفظه الله تعالى لبلوغه السبعين سنة.

وهي هدية أرجو أن يتقبّلها شيخنا فيُلبسَني بها ثوباً من ثياب فضله التي طالما تكرَّم عليَّ بها على مدى عشرين سنة، منذ أن تشرّفت بمعرفة سماحته، وشَرُفت بالأخذ عنه والنهل من معين علمه الغزير الوفير الصافي، فشيخنا بحر لا تكدّره الدِّلاء، وكنز لم يعرف قدره كثير من الفضلاء، وتجاهل فضله كثير من الدخلاء، له همة تناطح السماء، وعزيمة تلين تحت مطرقتها عويصات المسائل، متعته العلم، ولذته بطون الكتب والدفاتر، له اللسان الذاكر الرطب من ذكر الله تعالى، والقلب الشاكر الذي يراقب مولاه.

عالم يذكّرك بالله تبارك وتعالى، ويَدُلُّك عليه سبحانه بحاله ومقاله، يتجلّى فيه حفظه الله تعالى بوضوح قول الله تعالى﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] وهذا شأن علماء السلف، كلامهم قليل وعملهم كثير.

فنسأل الله تعالى أن يحفظ شيخنا العلامة الشيخ محمد عوّامة، وأن يعينه على إخراج ما يعكف عليه ليلاً ونهارًا من كنوز العلم والمعرفة، وأن يقر عينه في ذريته وتلامذته وأحبابه، وأن يكرمه في الآخرة بمرافقة الحبيب الأعظم سيدنا ومولانا وقرة

أعيننا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، كما أكرمه في الدنيا بمجاورته في مدينته المنوّرة به صلوات الله تعالى وسلامه عليه. آمين. والحمد لله رب العالمين.

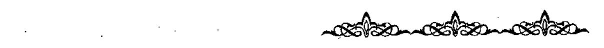
وكتبه خادم العلم وأهله تلميذكم

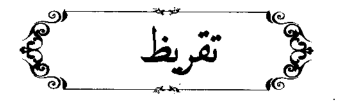
الفقير راجي دعواتكم

الدكتور ناجي بن راشد العربي المالكي البحريني

٢٤/ ٤/ ١٤٢٩هـ

٣٠/ ٤/ ٢٠٠٨م





فضيلة العلّامة الجليل المحقق الحجة المحدث الناقد الحافظ شيخنا
سماحة سيدي السيد عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري
رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد. فقد اطلعت على هذه الرسالة المسماة (القول النهيك لبيان صحة حديث: أنت ومالُك لأبيك) لتلميذنا البحّاثة الفاضل الأستاذ السيد ناجي راشد حسن العربي البحريني وفقه الله تعالى وهداه، فأعجبت بها كثيراً لما جمعت وحوت من نصوص الأئمة، وأقوال رجال الجرح والتعديل في الكلام على طرق الحديث ورجال سنده؛ مما يدل على أن المؤلف قد أعطى للبحث حقه، وأتى بما يدل على حسن اشتغاله بالحديث، واعتنائه بقواعده، واهتمامه بضبط مسائله، الأمر الذي عز وجوده في هذا الوقت الذي ابتعد فيه أهله عن الحديث، والخوض فيه وإتقان فنونه وأنواعه، واشتغلوا بالعلوم التي لا تفيد فقهًا، ولا تكسب نورًا، ولا ترفع للدين راية، والأمر لله تعالى وحده.

ولكن مهما يكن من أمر فلا تزال طائفة صالحة تقوم بالواجب نحو حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رغم كل عائق، ومانع، ومن رجال هذه الطائفة مؤلف هذه الرسالة المفيدة في بابها. واسأل الله تعالى أن يوفقه إلى خدمة هذا العلم الشريف ويعينه على نشر السنة إنه سميع مجيب.

وكتبه عبد العزيز بن محمد بن الصديق

غفر الله له ورحمه

طنجة في السابع والعشرين من جمادى الثانية ١٤١٢

صورة التقريظ

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على نبينا محمد رسول الله، وبعد فقد اطلعت
على هذه الرسالة المسماة (القول النهيك ببيان صحة حديث أنت ومالك لأبيك) لتلميذنا العلامة
[illegible] وفقه الله تعالى وهداه، فأعجبت بها
كثيراً لأنه [illegible] بطرق الأئمة، وأقوال رجال الجرح والتعديل في الكلام على طرق الحديث
ورجال سنده. مما يدل على أن المؤلف قد أعطى البحث حقه، وأتى بما يدل على حسن اشتغاله
بالحديث، واعتنائه بقواعده، واهتمامه بضبط مسائله، الأمر الذي عز وجوده في هذا
الوقت، الذي انصرف فيه أهله عن الحديث، والتفقه فيه، والإتقان في شرحه، واشتغلوا
بالعلوم التي لا تغني شيئاً، ولا تكسب نوراً، ولا ترفع لله [illegible] راية، والأمر لله
تعالى وحده، ولكنه [illegible] فلا تزال طائفة [illegible] تتقدم بالواجب نحو [illegible] نحو
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [illegible]
[illegible] هذه الرسالة [illegible]
[illegible] على نشر السنة إنه سميع مجيب

وكتب عبد العزيز [illegible] غفر الله له

[illegible] ١٤١٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

هذه تنبيهات هامّة، يتعيّن على مريد قراءة الكتاب النظر فيها، حتى يعرف طريقتي في كتابته، وحتى لا يقع في الاعتراض على كاتبه أو الانتقاد له من غير معرفة بطريقته.

أضع هذه التنبيهات التي هي بمثابة الباب للكتاب، وإن شئت فقل هي خطّة هذا البحث، كما اصطُلِحَ على هذا الأمر في الرسائل العلميّة الأكاديميّة. وقد سلكت في كتابته الخطة التالية:

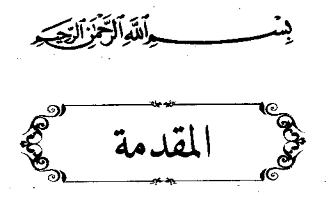
١. الحرص على تتبّع الحديث في مظانّه قدر طاقتي، وبحسب المراجع المتوفّرة والتي يمكنني الوصول إليها.

٢. الاختصار في تراجم رجال الأسانيد، مع ذكر ما قيل فيهم من جرح أو تعديل، أعني أنني لا أذكر شيوخ المحدّث وتلامذته ووفاته، وغير ذلك مما يتعلق بالترجمة، وإنّما أذكر من أخرج له من أصحاب الكتب الستّة، وربّما ذكرت من روى عنه من غير الستّة، إذا كان الراوي عنه من الأئمة المبرّزين، والذي أَصُبُّ عليه اهتمامي كلّه هو حال المحدِّث المترجم له، وما قيل فيه من جرح وتعديل.

٣. أنني أحاول أن أطّلع على كل ما قيل في الراوي المترجم إنْ جرحاً أو تعديلاً، وذلك بمراجعة أكبر عدد ممكن من كتب الرجال، لكنّي في الغالبية العظمى لا أذكر إلا التهذيب والتقريب والكاشف والخلاصة. وأشير إلى الباقي بقولي «وغيرها».

٤. أنني حاولت محاولة جادّة، الكتابة بطريقة يفهمها كلّ من يقف على الكتاب من المثقّفين، مع بروز أسلوب المحدّثين، بحيث يكون سهلاً ميسّراً للقارئ، وفي الوقت نفسه يكون ذا طابع حديثيٍّ بَحْتٍ.

هذا وإني لأرجو الله تعالى أن يوفقني إلى ما يحبّه ويرضاه، وأن يجعلني من خدّام كتابه الكريم، وسنّة نبيّه عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم. آمين.



الحمد لله الذي أطلع شموس أصحاب الحديث في سماء السعادة، وأشرق أقمار صنيعهم في أرقعة مرفوعات السيادة، ووصل حبل انقطاعهم إليه فأدرجهم مع الصدّيقين وأثابهم الحسنى وزيادة، وأرسل فينا رؤوفاً رحيماً بالحنيفيّة السمحة المنقادة، أحمده وأشكره على تواتر آلائه راجياً الزيادة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له عالم الغيب والشهادة، وأشهد أن سيدنا ونبيّنا محمداً عبده ورسوله وحبيبه وخليله المرسل رحمة للعالمين، فوطّأ الدين المتين فاقتبسنا الهدى من كواكب أنواره الوقّادة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه نجوم الهدى الفائزين برؤية وجهه الحسن فسلسل عليهم إسعاده، فوقّفوا أنفسهم على نصر شريعته ومهّدوا إرشاده، صلاةً وسلاماً أرجو بهما في الدارين قربه وإمداده [1].

أمّا بعد:

فقد رأيت الإمام أبا بكر ابن العربي المعافري رحمه الله تعالى ورضي عنه، تعرّض لحديث «أنت ومالُكَ لأبيك» في شرحه لـ(جامع الترمذي)[2]، وحكم عليه بالضعف[3].

(١) شرح الموطأ للزرقاني: (١/ ٢)

(٢) المسمّى: عارضة الأحوذي.

(٣) ومحل الشاهد من كلامه، قوله رحمه الله تعالى: (وذلك الحديث، أنت ومالك لأبيك. لم يصح، ولو صحّ فليس هو بمسقط للحد... إلخ كلامه. انظره في (٣/ ٢٢٤). ثم رأيت الإمام المناوي نقل تضعيف هذا الحديث عن البخاري بواسطة ابن حجر. قال المناوي: وقال ابن حجر في موضع آخر، قد أشار البخاري في الصحيح إلى تضعيف هذا الحديث. اهـ. فيض القدير (٣/ ٥٠)

وهذا الحكم على الحديث من الإمام ابن العربي ليس في محلّه، بل هو خطأ محض. فإن الحديث المشار إليه صحيح لا شكّ في ذلك، هذا ما يقتضيه النظر في إطار القواعد الحديثيّة.

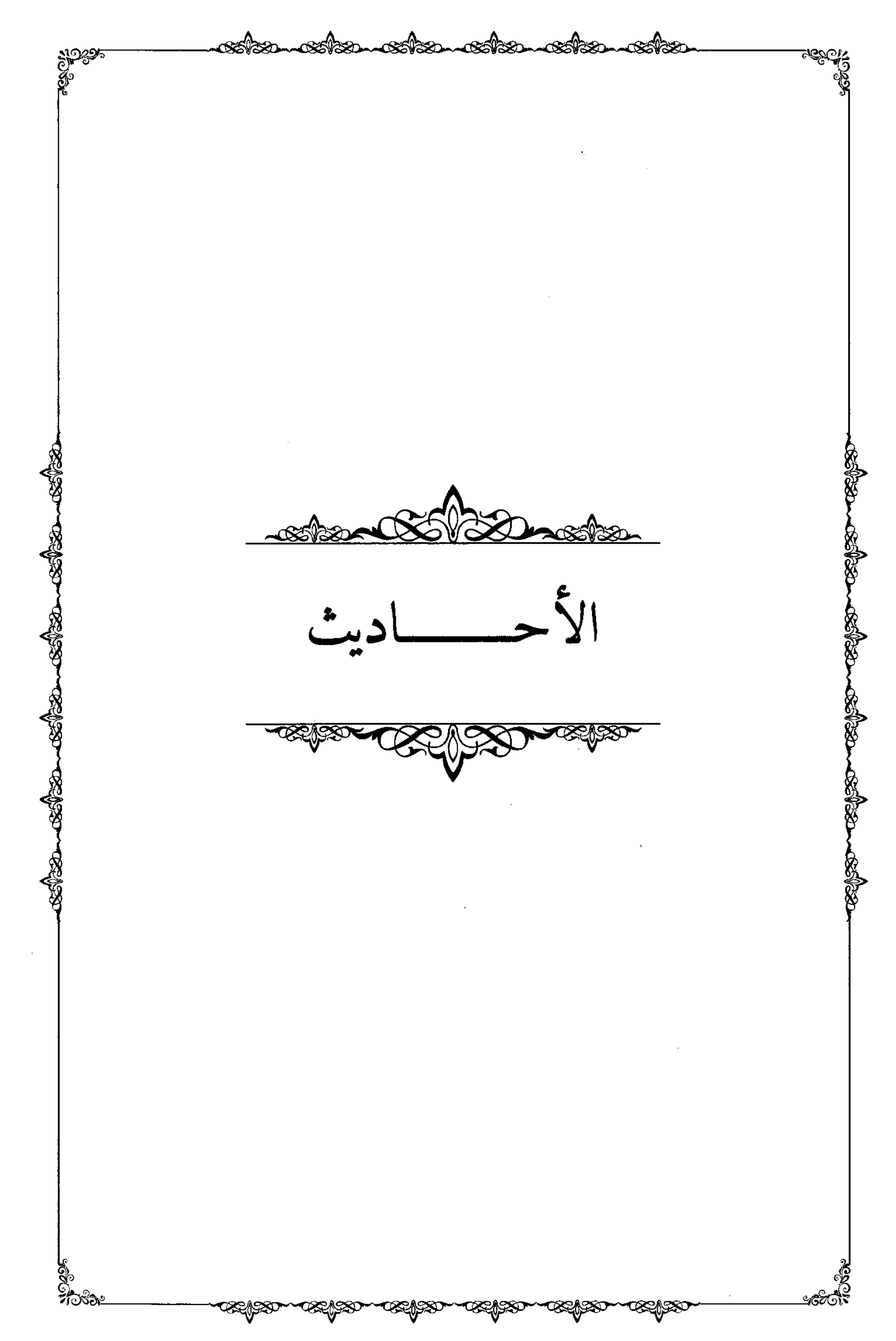
لذلك أحببت أن أكتب جزءاً حديثياً، أبيّن فيه صحة الحديث، وخطأ من ضعّفه، دفاعاً عن سنّة رسول الله ﷺ. وليس هذا الأمر بقادح في الإمام أبي بكر ابن العربي رحمه الله، إذ ما من بشر إلا ويصيب ويخطئ، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويردّ إلا النبي ﷺ. وقد سمّيته:

(القَوْلُ النَّهِيْكُ[1] بِبَيَانِ صِحَّةِ حَدِيْثِ أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيْكَ)

فأقول: فصل: اعلم أن هذا الحديث رُوي عن النبي ﷺ من ثمانية طرق[2]، من طريق جابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وسمرة، ومن حديث رجلٍ من الصحابة لم يسمّ ﷺ أجمعين.

(١) قال في المنجد ص٨٤٣ ما نصه: النَّهِيك: المبالِغ في جميع الأشياء. الشجاع لأنه ينهك الأقران. القوي من الإبل. السيف القاطع الماضي. يقال «سيفٌ نَهِيكٌ». اهـ. وقال أيضا في الصفحة نفسها: النَّهِيك: الحسن الخلق. اهـ. أقول: لولا الخوف من تزكية النفس، لأَسْمَيت الكتاب: مقالة النهيك... إلخ. وعلى كل حال، فقد أَسْمَيتُ الكتاب بالقول النهيك... إلخ، على سبيل الاستعارة، ومعناه: القول المبالِغ في التدليل على صحة حديث: أنت ومالك لأبيك. والله تعالى أعلم

(٢) ثم وقفت على طرق أخرى للحديث لكني لم أذكرها الآن لأني أردت طباعة الكتاب على الصورة التي كتبتها في حينه أيام الدراسة. فإن قدّر الله تعالى إعادة طباعة الكتاب مرة ثانية أضفت ذلك كله بعون الله تعالى.



الأحـــــاديث

حديث سيدنا جابر ﷺ

فأمّا حديث سيدنا جابر بن عبد الله ﷺ، فرواه عنه ابن ماجه في (سننه)[1] قال: حدثنا هشام بن عمّار حدثنا عيسى بن يونس حدثنا يوسف بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي مالاً وولداً، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك».

ورواه الطحاوي في (شرح معاني الآثار)[2] فقال: حدثنا ربيع الجيزي وابن أبي داود قالا حدثنا عبد الله بن يوسف [3] قال حدثنا عيسى بن يونس قال حدثنا يوسف ابن إسحاق بن أبي إسحاق عن ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إن لي مالاً وعيالاً، وإن لأبي مالاً وعيالاً. وإنه يريد أن يأخذ مالي إلى ماله. فقال رسول الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك».

ورواه البزّار في (مسنده)[4]. قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم حدثنا عبد الله بن داود الخُرَيبي عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «أنت ومالك لأبيك».

قال شيخ شيوخنا المحدّث الحافظ السيد أحمد الغماري [5]: هذا أيضاً صحيح، وقد صحّحه ابن حزم وغيره. اهـ.

---

(١) (٢/ ٧٦٩) كتاب التجارات – باب ما للرجل من مال ولده. حديث رقم (٢٢٩١).

(٢) (٤/ ١٥٨) كتاب القضاء والشهادات – باب الوالد هل يملك مال ولده أم لا؟.

(٣) في الأصل: عبدُالله يوسف، والتصحيح من كتب الرجال.

(٤) هداية الرشد: (٨/ ٥٤٠).

(٥) المرجع السابق. (٨/ ٥٤٠)

ورواه البيهقي في (السنن الكبرى)[1] فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي حدثنا أحمد بن سعيد الجمّال حدثنا عبد الله بن نافع الصائغ حدثني المنكدر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله. فذَكَره. اهـ.

ورواه البيهقي أيضاً في (دلائل النبوة)[2] مطوّلا فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو الحسن محمد بن إسماعيل العلوي حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن عامر النهاوندي حدثنا أبو دجانة أحمد بن الحكم المعافري حدثنا عبيد بن خلصة حدثنا عبد الله بن عمر المدني عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله، إن أباه يريد أن يأخذ ماله، فقال رسول الله ﷺ: «ادعه لِيَهْ». قال: فجاء، فقال رسول الله ﷺ: «إن ابنك يزعُمُ أنك تأخذ ماله». فقال: سَلْه، هل هو إلا عمّاته أو قراباته، أو ما أُنفقه على نفسي وعيالي. قال: فهبط جبريل الأمين عليه السلام فقال: «يا رسول الله، إن الشيخ قد قال في نفسه شيئاً لم تسمعه أذناه»، فقال رسول الله ﷺ: «قلت في نفسك شيئاً لم تسمعه أذناك؟» قال: لا يزال يزيدنا الله بك بصيرة ويقيناً، نعم، قلت. قال: «هات». فأنشأ يقول:

غَـدَوْتُـكَ مَـوْلُـوداً وعلتكَ يافعاً ... تُعَـلُّ بما أَجْنِي عَليكَ وتَنْهَلُ
إذا لَيْلَةٌ ضَافتْكَ بالسُّقْمِ لَمْ أَبِتْ ... لِسُـقْمِكَ إِلَّا سَـاهِراً أَتَمَلْمَلُ
تَخَافُ الـرَّدَى نَفْسِي عَلَيْكَ وإِنَّها ... لَتَعْلَمُ أَنَّ المـوتَ حَتْـمٌ مُوَكَّلُ
كَـأَنِّي أَنَا المَطْرُوقُ دُوْنَـكَ بالذي ... طُرِقْتَ بِهِ دُوْنِي فَعَيْنَايَ تَهْمُلُ
فَلَمَّا بلغتَ السِّنَّ والغايةَ التي ... إليكَ مَـدَى ما كنتُ فيك أُؤَمِّـلُ
جعلتَ جَزَائي غِلْظَةً وفَظَاظَةً ... كَـأَنَّـكَ أَنْـتَ المُنْعِمُ المُتَفَضِّلُ
فَلَيْتَـكَ إذ لَمْ تَـرْعَ حَـقَّ أبوتي ... كَما يَفْعَلُ الجـارُ المُـجَـاوِرُ تَفْعَلُ

---

(١) (٧/ ٤٨١)

(٢) (٦/ ٣٠٤-٣٠٥). باب ما جاء في إخباره من قال في نفسه شعراً في الشكاية عن ولده بذلك. إن صحّت الرواية.

قال: فبكى رسول الله ﷺ، وأخذ بتلابيب ابنه وقال: «أنت ومالك لأبيك».

ورواه الطبراني في (معجمه الصغير)[1] بهذه القصّة فقال: حدثنا محمد بن خالد ابن يزيد البَرْذَعي بمصر حدثني أبو سلمة عبيد بن خَلَصة بمعرة النعمان حدثنا عبد الله ابن نافع المدني عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله. إن أبي أخذ مالي، فقال النبي ﷺ للرجل: «اذهب فَأْتِنِي بأبيك». فنزل جبريل عليه السلام على النبي ﷺ فقال: «إن الله يقرئك السلام ويقول: إذا جاءك الشيخ فسله عن شيء قاله في نفسه ما سمعته أذناه». فلمّا جاء الشيخ قال له النبي ﷺ: «ما بال ابنك يشكوك، أتريد أن تأخذ ماله؟» فقال: سله يا رسول الله، هل أنفقته إلا على عمّاته أو خالاته أو على نفسي. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إيه دعنا من هذا، أخبرنا عن شيء قلتَه في نفسك ما سمعتْه أذناك». فقال الشيخ: والله يا رسول الله ما يزال الله يزيدنا بك يقيناً، لقد قلت في نفسي شيئاً ما سمعتْه أذناي. فقال: «قل وأنا أسمع». قال قلت:

غذوتُك مولوداً ومُنْتُك يـافعاً ... تعـل بما أجني عليك وتنهل
إذا ليلة ضافتك بالسقم لم أبت ... لسقمك إلاّ سـاهراً أتململ
كـأنّي أنا المطروق دونـك بالذي ... طرقت بـه دوني فعيناي تهمل
تخاف الـردى نفسي عليك وإنها ... لتعلم أن المـوت وقـت مؤجّل
فلمّا بلغت السّن والغاية التي ... إليها مدى ما فيك كنت أؤمّل
جعلت جزائي غلظة وفظاظة ... كـأنّـك أنـت المنعم المتفضّل
فليتك إذْ لم تـرعَ حـقّ أبـوتي ... فعلتَ كما الجـار المجاور يفعل
تـراه مـعـدّاً لـلـخلاف كـأنّـه ... بـردٍّ على أهـل الـصـواب موكّل

قال: فحينئذ أخذ النبي ﷺ بتلابيب ابنه وقال: «أنت ومالك لأبيك».

---

(١) (٢/ ٦٢-٦٤). وكذا في الأوسط. انظر: مجمع الزوائد (٤/ ١٥٥).

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا [1] بهذا التمام والشعر، إلا بهذا الإسناد تفرّد به عبيد بن خلصة.

قال الحافظ الهيثمي [2]: وفيه من لم أعرفه، والمنكدر بن محمد ضعيف، وقد وثّقه أحمد. والحديث بهذا التمام منكر. اهـ.

ورواه الطبراني أيضاً- مختصراً- في (معجمه الأوسط) عن جابر بن عبد الله أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله. إن لي مالاً وعيالاً، وإنه يريد أن يأخذ من مالي إلى ماله. فقال رسول الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك».

قال الحافظ الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، خلا شيخ الطبراني، حَبُّوش بن رزق الله، ولم يضعّفه أحد [3]. اهـ.

ورواه الإمام الشافعي في (مسنده)[4] عن محمد بن المنكدر مرسلاً فقال: أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إن لي مالاً وعيالاً، وإن لأبي مالاً وعيالاً. وإنه يريد أن يأخذ مالي، ويطعمه عياله. فقال النبي ﷺ: «أنت ومالك لأبيك».

ورواه البيهقي في (السنن الكبرى)[5] من طريق الشافعي فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب أخبرنا الربيع بن سليمان أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن لي مالاً وعيالاً، وإن لأبي مالاً وعيالاً، يريد أن يأخذ مالي، فيطعمه عياله، فقال رسول الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك». قال البيهقي: هذا منقطع، وقد روي موصولاً من أوجه أخر، ولا يثبت مثلها. اهـ.

---

(١) هكذا بالأصل والصحيح حذفها حتى يستقيم المعنى.

(٢) مجمع الزوائد (٤/ ١٥٥).

(٣) مجمع الزوائد (٤/ ١٥٤-١٥٥)

(٤) ترتيب مسند الإمام الشافعي. كتاب الأحكام في الأقضية (٢/ ١٨٠).

(٥) (٧/ ٤٨٠-٤٨١).

حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما

وأمّا حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما فقد أخرجه أبو داود في (سننه)[1]، كتاب البيوع: باب في الرجل يأكل من مال ولده. قال: حدثنا محمد بن منهال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حبيب المعلّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن لي مالاً وولداً، وإن والدي يجتاح مالي، قال: «أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم».

ورواه ابن ماجه في (سننه)[2]، كتاب التجارات: باب ما للرجل من مال ولده. بلفظ آخر فقال: حدثنا محمد بن يحيى ويحيى بن حكيم قالا حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا حجّاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن أبي اجتاح مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك». وقال رسول الله ﷺ: «إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من أموالهم».

ورواه الإمام أحمد في (المسند)[3] فقال: حدثنا عفان حدثني يزيد بن زريع حدثنا حبيب المعلّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: إن لي مالاً ووالداً، وإن والدي يريد أن يجتاح مالي. قال: «أنت ومالك لأبيك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم».

ورواه ابن الجارود في (المنتقى)[4]. قال: حدثنا محمد بن يحيى قال حدثنا مسدّد قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا عبيد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه رضي الله عنه قال: أتى أعرابي رسول الله ﷺ فقال: إن أبي يريد يجتاح مالي. قال:

---

(١) (٤/ ١٩١). حديث رقم (٣٥٢٤).

(٢) (٢/ ٧٦٩) حديث رقم(٢٢٩٢).

(٣) (٢/ ٢١٤).

(٤) ص (٣٣١) باب ما جاء في النِّحَل والهبات.

«أنت ومالك لوالدك، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أموال أولادكم من كسبكم، فكلوه هنيئاً».

ورواه الطحاوي في (شرح معاني الآثار)[1]. كتاب القضاء والكفارات - باب الوالد هل يملك مال ولده أم لا؟ فقال: حدثنا ابن أبي داود قال حدثنا أبو عمر الحوضي قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا حسين المعلّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: قال رجل لرسول الله ﷺ، إن لي مالاً ولي والداً. يريد أن يجتاح مالي. فقال رسول الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم».

ورواه البيهقي في (سننه الكبرى)[2]. قال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكّي أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن الخراساني حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا عبيد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن أبي يريد أن يجتاح مالي. قال: «أنت ومالك لوالدك، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، فكلوه هنيئا».

وقال البيهقي [3]: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا محمد بن إسحاق أخبرنا عفان بن مسلم حدثني يزيد بن زريع حدثنا حبيب المعلِّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن أعرابياً أتى النبي ﷺ قال: إن لي مالاً وولداً، وإن والدي يريد أن يجتاح مالي. فقال: «أنت ومالك لأبيك، إن أولادكم من أطيب كسبكم».

وقال أيضاً [4]: أخبرنا أبو علي الروذباري أخبرنا أبو بكر بن داسة حدثنا أبو داود

---

(١) (٤/ ١٥٨).

(٢) (٧/ ٤٨٠).

(٣) السنن الكبرى (٧/ ٤٨٠).

(٤) السنن الكبرى (٧/ ٤٨٠).



حدثنا محمد بن المنهال حدثنا يزيد بن زريع بإسناده نحوه. أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن لي مالاً وولداً، وإن والدي يجتاح مالي. قال: «أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من أطيب كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم».

ورواه الخطيب البغدادي في ترجمة علي بن الفضل الخُيُوطي من تاريخه[1] فقال: أخبرنا أبو نعيم حدثنا علي بن الفضل بن العباس بن الفضل الفقيه أبو الحسن البغدادي - يعرف بالخُيُوطي قَدِم علينا سنة تسع وأربعين وثلاثمائة - حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز - فيما سألته عنه - قال حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا حَرَمِيُّ بن عمارة حدثنا شعبة عن قتادة قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن النبي ﷺ قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك». اهـ.

(١) (١٢/ ٤٨-٤٩).

حديث السيدة عائشة رضي الله عنها

وأمّا حديث السيّدة عائشة رضي الله عنها فرواه ابن حبّان في (صحيحه)[1]. قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم التاجر بمرو حدثنا حصين بن المثنّى المَرْوَزِيّ حدثنا الفضل بن موسى عن عبد الله بن كيسان عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها، أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ يخاصم أباه في دَيْنٍ عليه. فقال نبي الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك».

ورواه ابن حبّان أيضا، في موضع آخر من (صحيحه)[2] بنفس السند والمتن.

(١) الإحسان (١/ ٣١٦). حديث رقم. (٤١١).

(٢) الإحسان (٦/ ٢٢٧) وقد عَنْوَنَه بنفس العنوان السابق.

حديث سيدنا عمر ﵁

وأمّا حديث سيدنا عمر بن الخطاب ﵁ فرواه البزّار في (مسنده)(١). قال: حدثنا إبراهيم بن هانئ حدثنا محمد بن بلال حدثنا سعيد بن بشير عن مطر(٢) عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيّب عن عمر أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن أبي يريد أن يأخذ مالي. قال: «أنت ومالك لأبيك».

قال البزّار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد رواه غير مطرٍ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه (٣). اهـ.

وقال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد)(٤): رواه البزّار، وسعيد بن المسيّب لم يسمع من عمر ﵁. اهـ.

قلت: وأعلّه بالانقطاع أيضاً، الحافظ السخاوي في (المقاصد الحسنة)(٥)، وشيخُ شيوخنا المحدّث الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري (٦).

(١) كشف الأستار عن زوائد البزار: كتاب البيوع – باب أنت ومالك لأبيك. حديث: ١٢٦١. (٢/ ٨٤).

(٢) في كشف الأستار: كتاب البيوع – باب أنت ومالك لأبيك. (٢/ ٨٤) مطرّف – وهو خطأ.

(٣) كشف الأستار: (٢/ ٨٤).

(٤) (٤/ ١٥٤).

(٥) ص (١٠١).

(٦) في الهداية في تخريج أحاديث البداية. (٨/ ٥٤٣).

حديث سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

وأمّا حديث سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فرواه عنه أبو يعلى الموصلي في (مسنده[١] قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينَة ثنا معتمر قال: قرأت على فضيل عن أبي حريز عن أبي إسحاق عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال لرجل «أنت ومالك لأبيك».

ورواه من طريق أبي حريز، البخاري في التاريخ الكبير[٢] فقال: قال لي محمد بن مهران.

حدثنا معتمر قال قرأت على فضيل بن ميسرة عن أبي حريز أن أبا إسحاق[٣] حدّثه أن عبد الله بن عمر حدّثه أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقضى: أنك ومالك لأبيك.

ورواه أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري في عيون الأخبار[٤] من طريق ثانٍ. فقال: حدثني محمد بن يحيى القطعي قال حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا سعيد عن مطر عن الحكم بن عتيبة عن النخعي عن ابن عمر قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال: إن والدي يأخذ منّي مالي وأنا كاره. فقال: «أَوَمَا علمت أنك ومالَكَ لأبيك».

ورواه من طريق عبد الأعلى أيضاً، البخاري في التاريخ الكبير[٥] فقال: وقال لي عيّاش حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا سعيد عن مطر عن الحكم بن عتيبة عن النخعي عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوه. اهـ. ولم يذكر لفظه.

---

(١) انظر: نصب الراية (٣/ ٣٣٩).
(٢) (١/ ٤٠٦).
(٣) في التاريخ الكبير للبخاري أن إسحاق وهو خطأ لم يتنبه له السادة العلماء الأفاضل القائمون على تصحيح الكتاب صححته من كتب الرجال ومسند أبي يعلى.
(٤) كتاب الإخوان (٣/ ٨٦).
(٥) (١/ ٤٠٦).

ورواه البزّار في (مسنده)[1] من طريق ثالثٍ فقال: حدثنا وهب بن يحيى حدثنا ميمون بن يزيد عن عمر بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر قال: جاء رجل يستعدي على والده فقال: إنه يأخذ مالي. فقال له رسول الله ﷺ: «أنت ومالك من كسب أبيك».

قال البزّار: لا نعلمه عن ابن عمر مرفوعاً إلا بهذا الإسناد.

قال العبد الضعيف: كلام البزّار رحمه الله تعالى ورضي عنه هنا يتعيّن حمله على أنه قاله بحسب علمه[2]. أما في الحقيقة والواقع فالأمر خلاف ما قال. فإن هذا الحديث قد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بغير هذا الإسناد كما تقدّم.

(١) كشف الأستار: كتاب البيوع- باب أنت ومالك لأبيك. (٢/ ٨٤). وقد تحرّف اسم عمر بن محمد بن زيد، في كشف الأستار إلى عمرو بن محمد. فصححت ذلك من نصب الراية (٣/ ٣٣٩). وكتب الرجال.

(٢) وعبارته صريحة في ذلك.

حديث سيدنا ابن مسعود ﷺ

وأمّا حديث سيدنا ابن مسعود ﷺ فرواه الطبراني في (معجمه الصغير)[1]. قال حدثنا أحمد بن عبد الرحيم أبو زيد الحوطي بجبلة سنة (٢٧٩) تسع وسبعين ومائتين حدثنا علي بن عيّاش الحمصي حدثنا معاوية بن يحيى الأطرابلسي حدثنا إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية عن غيلان بن جامع عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك».

قال الطبراني: لا يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد، تفرّد به ابن ذي حِماية، وكان من ثقات المسلمين.

ورواه الطبراني أيضاً في (الكبير والأوسط)[2].

قال الحافظ الهيثمي[3] بعد أن عزى الحديث إلى الطبراني في معاجمه الثلاثة ما نصه: وفيه إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية ولم أجد من ترجمه، وبقيّة رجاله ثقات[4]. اهـ.

---

(١) (١/ ٨). وفيه تحرّف اسم معاوية بن يحيى إلى معاذ بن يحيى. وصحّحته من نسخة ثانية للمعجم الصغير المسمّاة: الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني (١/ ٢٤) ومن المعجم الأوسط (١/ ٦٧).

(٢) انظر: مجمع الزوائد (٤/ ١٥٤) والمقاصد الحسنة ص (١٠١). أقول: بعد كتابة هذا وقفت على الحديث في المعجم الأوسط (١/ ٦٧) حديث رقم (٥٧) قال الطبراني: حدثنا أحمد بن عبد الرحيم قال حدثنا علي بن عيّاش الحمصي قال حدثنا معاوية بن يحيى قال حدثني إبراهيم بن ذي حماية عن غيلان بن جامع عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي ﷺ قال: أنت ومالك لأبيك. اهـ. وانظر: المعجم الكبير (١٠/ ٩٩).

(٣) مجمع الزوائد (٤/ ١٥٤).

(٤) قال المناوي بعد أن نقل كلام الهيثمي هذا ما نصّه: وقال ابن حجر: فيه من طريق ابن مسعود هذا معاوية بن يحيى وهو ضعيف. اهـ. فيض القدير (٣/ ٥٠).



حديث سيدنا سمرة رضي الله عنه

وأمّا حديث سيدنا سَمُرة رضي الله عنه فقد أخرجه البزّار في (مسنده)[1] قال: حدثنا الحسن بن يحيى الأرزيّ حدثنا أبو إسماعيل الجُوداني عبد الله بن إسماعيل حدثنا جرير ابن حازم عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك».

قال البزّار: لم يسنده غير أبي إسماعيل [2]. اهـ.

وقال الحافظ الهيثمي [3]: رواه البزّار والطبراني في (الكبير) و(الأوسط)، وفيه عبد الله بن إسماعيل الجوداني. قال أبو حاتم ليّن. وبقية رجال البزّار ثقات. اهـ. وقال المناوي في (فيض القدير) [4] بعد أن نقل كلام الهيثمي هذا ما نصه: ومفهومه أن رجال الطبراني ليسوا كذلك. اهـ.

ورواه أيضاً العقيلي في ترجمة: عبد الله بن إسماعيل الجُوداني من كتابه الضعفاء الكبير[5] فقال: ومن حديثه ما حدّثنا عبد الله بن سلمة بن يونس الأسواني قال حدثنا محمد بن سَنْجَر قال حدثنا عبد الله بن إسماعيل أبو مالك الجُوداني قال حدثنا جرير بن حازم الأزدي عن الحسن عن سَمُرةَ بن جندب الفزاري قال: جاء شاب من الأنصار إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أبي يأخذ مالي. قال: «أنت ومالك لأبيك».

(١) كشف الأستار – كتاب البيوع، باب: أنت ومالك لأبيك (٢/ ٨٤).
(٢) نفس المصدر والموضع السابقين.
(٣) مجمع الزوائد (٤/ ١٥٤).
(٤) (٣/ ٥٠).
(٥) (٢/ ٢٣٤)

حديث الرجل الذي لم يسم

وأمّا حديث الرجل الذي لم يسمَّ، فرواه البيهقي في (سننه الكبرى)[1] فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، قالوا حدثنا أبو العباس بن يعقوب حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني أخبرنا الفيض بن وثيق عن المنذر بن زياد الطائي حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، قال: حضرت أبا بكر الصديق ﷺ فقال له رجل: يا خليفة رسول الله ﷺ، هذا يريد أن يأخذ مالي كلّه ويجتاحه. فقال أبو بكر ﷺ: إنما لك من ماله ما يكفيك. فقال: يا خليفة رسول الله ﷺ، أليس قال رسول الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك». فقال أبو بكر ﷺ: أرضى بما رضى الله به.

قال البيهقي [2]: ورواه غيره عن المنذر بن زياد، وقال فيه: إنّما يعني بذلك النفقة.. والمنذر بن زياد ضعيف. اهـ.

ورواه الطبراني في (معجمه الأوسط)[3]. فعن قيس بن أبي حازم قال: حضرت أبا بكر الصديقَ، أتاه رجل فقال: يا خليفة رسول الله ﷺ، إن هذا يريد أن يأخذ مالي كلّه فيجتاحه. فقال له أبو بكر: ما تقول؟ قال: نعم. فقال أبو بكر: إنّما لك من ماله ما يكفيك. فقال: يا خليفة رسول الله أَمَا قال رسول الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك». فقال له أبو بكر: أرضَ بما رضي الله عزّ وجلّ.

قال الحافظ الهيثمي [4]: وفيه المنذر بن زياد الطائي وهو متروك. اهـ.

---

(١) (٧/ ٤٨١).

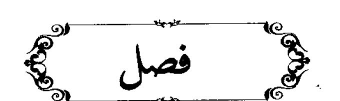
(٢) السنن الكبرى (٧/ ٤٨١).

(٣) مجمع الزوائد (٤/ ١٥٥-١٥٦).

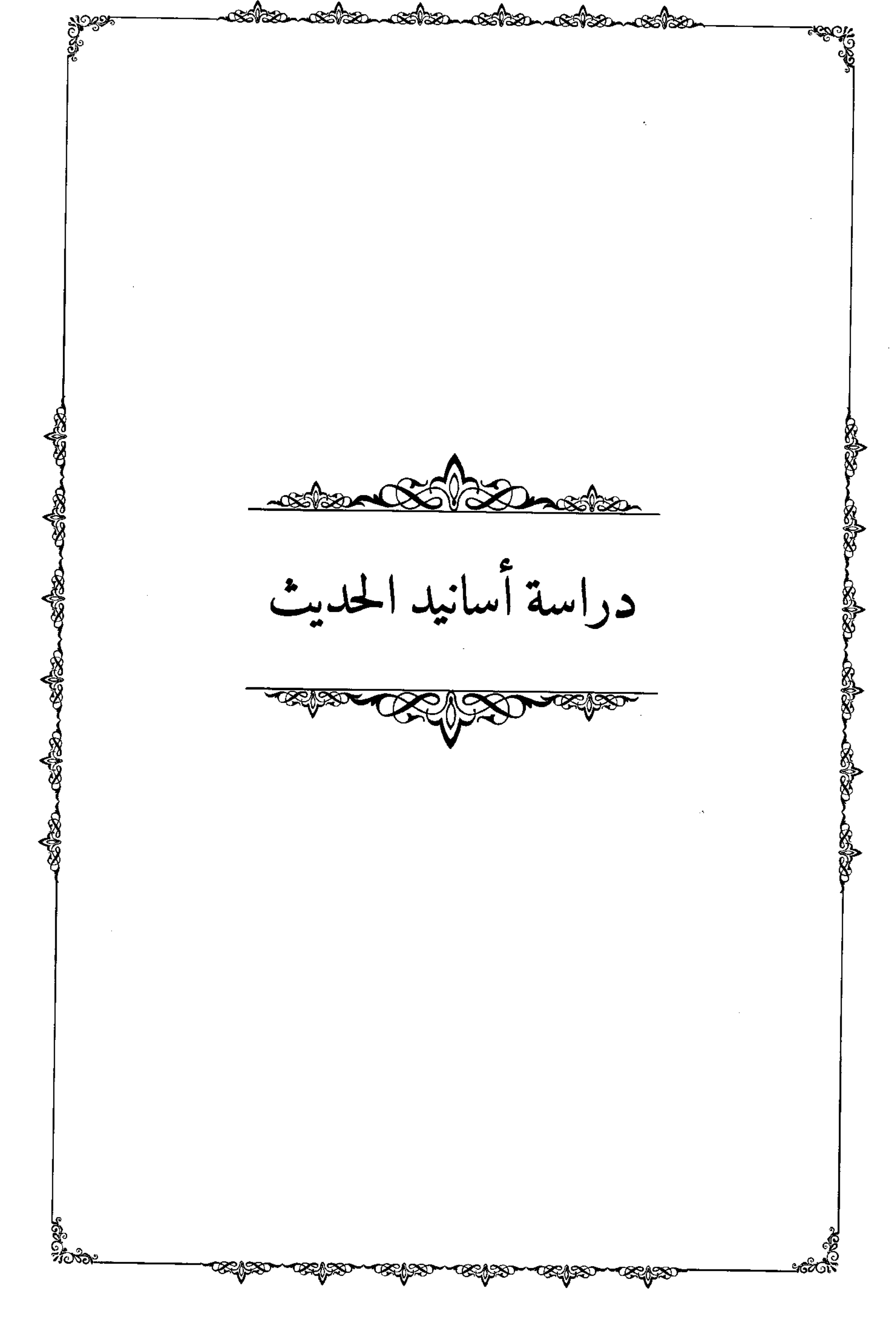
(٤) مجمع الزوائد (٤/ ١٥٦).

قلت: فهذه طرق الحديث وألفاظه - التي وقفت عليها - مجموعة ها هنا -ولم أستخدم في ذلك الموسوعات الإلكترونية-. ومنها يعلم على وجه الإجمال أن ما ذهب إليه الإمام أبو بكر ابن العربي رحمه الله تعالى من تضعيفٍ للحديث غير صواب. وهو ما سأفصّل الكلام عليه بإذن الله تعالى فيما بقي من هذا الجزء.

فأقول:



وإذ قد فرغت من تخريج الحديث بطرقه وألفاظه، أشرع بعون الله تعالى وتوفيقه، في دراسة أسانيده على حسب ترتيبها في الفصل السابق. فأورد السند أولاً ثم أتبعه بالكلام على رجاله.



دراسة أسانيد الحديث

دراسة أسانيد حديث سيدنا جابر ﷺ

فأمّا حديث سيدنا جابر ﷺ. فأخرجه ابن ماجه في (سننه) قال: حدثنا هشام بن عمّار حدثنا عيسى بن يونس حدثنا يوسف بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله. الحديث. تقدم ص (١٥).

أمّا هشام: فهو ابن عمّار بن نصير بن ميسرة بن أبان السُّلَمِي، ويقال الظَّفَرِيّ، أبو الوليد الدمشقي، خطيب المسجد الجامع بها.

روى عنه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وروى الترمذي عن البخاري عنه، وروى عنه أيضاً يحيى بن معين.

قال ابن معين: ثقة، وقال: كَيِّسٌ كَيّس. وقال: حدثنا هشام بن عمّار، وليس بالكذوب. وقال العجلي: ثقة، وقال مرّة: صدوق. وقال النسائي: لا بأس به. وقال الدارقطني: صدوق كبير المحل. وقال عبدان: ما كان في الدنيا مثله. وذكره ابن حبّان في الثقات. وقال مسلمة: تُكُلِّمَ فيه، وهو جائز الحديث صدوق.

وقال أبو علي المقري: لما توفي أيوب بن تميم في سنة بضع وتسعين ومائة، رجعت الإمامة إلى رجلين أحدهما مشتهر بالقرآن والضبط، وهو عبد الله بن ذكوان، والآخر مشتهر بالعقل والفصاحة والرواية والعلم والدراية، وهو هشام بن عمّار، وقد رزق كبر السن وصحة العقل والرأي. وقال أبو زرعة الرازي: من فاته هشام بن عمّار، يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لمّا كبر هشام، تغيّر، فكلّما دُفع إليه قرأه، وكلّما لُقّن تَلقّن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه. قال: وسئل أبي عنه، قال: صدوق. وقال الحافظ ابن حجر في (التقريب): صدوق مقرئ، كَبُر فصار يتلقّن، فحديثه القديم أصح[١].

(١) انظر: التهذيب (١١/٤٦-٤٩)، التقريب ص (٥٧٣) ترجمة رقم (٧٣٠٣)، هدي الساري (٢/٢٠٢-٢٠٣) وغيرها.

قلت: ومفهوم كلام الحافظ، أن حديثه المتأخر صحيح، إلا أنه ربّما حصل له فيه بعض الشيء.

وأمّا عيسى: فهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو عمرو، ويقال: أبو محمد، الكوفي، روى له الستة. قال الذهبي: أحد الأعلام في الحفظ والعبادة. قال الحافظ في التقريب ثقة مأمون [١].

وأمّا يوسف: فهو ابن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي وقد ينسب إلى جدّه. روى له الستة. قال ابن عيينة: لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال ابن حبّان في الثقات: كان أحفظ من ولد أبي إسحاق، مستقيم الحديث على قلّته. وقال الدارقطني: ثقة. قال عنه الذهبي: حافظ. وقال الحافظ في التقريب: ثقة[٢].

وأمّا محمد: فهو ابن المنكدر بن عبد الله بن الهُدير بن عبد العزى بن عامر بن الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرّة التيمي، أبو عبد الله ويقال أبو بكر. روى عنه الستة. أحد الأئمة الأعلام، الحافظ الحجّة الثقة الفاضل [٣].

فهذا إسناد قوي جيّد، ولولا ما قيل في هشام بن عمّار لصرّحت بصحته. وقد صحّحه الحافظ البوصيري في (زوائد) ابن ماجه [٤] ونصّ كلامه: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط البخاري. اهـ. ونقل كلامه العلاّمة المحدث الحافظ شيخ شيوخنا السيد أحمد الغماري في كتابه (الهداية)[٥]، ولم يعترضه.

---

(١) انظر: التهذيب (٨/ ٢١٢-٢١٥)، التقريب ص (٤٤١) رقم الترجمة (٥٣٤١)، الكاشف (٢/ ٣١٩-٣٢٠) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (١١/ ٣٥٩)، التقريب ص (٦١٠) رقم الترجمة (٧٨٥٦)، الكاشف (٣/ ٢٦٠) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٩/ ٤١٧-٤١٩)، التقريب ص (٥٠٨) رقم الترجمة (٦٣٢٧)، الخلاصة (٢/ ٤٦٠)، الكاشف (٣/ ٨٨) وغيرها.

(٤) مصباح الزجاجة (٢/ ٢٠٢).

(٥) (٨/ ٥٤٠).

كما صحّح سند ابن ماجه هذا، الدكتور الشيخ محمود الطحّان في تحقيقه لمعجم الطبراني الأوسط، وهذا نصّ كلامه: الحديث أخرجه ابن ماجه، لكن من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما، بإسناد صحيح [1]. اهـ.

وعندي فيما قاله الحافظ البوصيري رحمه الله تعالى نظر، إذ لا يمكن القول بأن هذا السند على شرط البخاري، بسبب وجود هشام بن عمّار. فإنّه وإن أخرج له البخاري أربعة أحاديث أو ثلاثة _على الخلاف في ذلك _ إلا أن الظاهر من صنيع البخاري رحمه الله، أنه كان ينتقي من أحاديثه، كما يُفْهَم ذلك من كلام الحافظ ابن حجر في مقدّمة الفتح [2]، عندما ذكر هشام بن عمّار.

وإذا تقرّر أن البخاري ينتقي من حديث هشام، فإن القول عن إسناد فيه هشام ابن عمّار، أنه على شرط البخاري فيه ما فيه، فليعلم. وأرى أن ما قاله الشيخ الطحّان، أقرب إلى الواقع، أعني أدقّ في تطبيق قواعد علم مصطلح الحديث. والله تعالى أعلم.

وأمّا رواية الطحاوي، فقد قال: حدثنا ربيع الجيزي وابن أبي داود قالا حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا عيسى بن يونس قال حدثنا يوسف ابن إسحاق ابن أبي إسحاق عن ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله. الحديث. تقدم ص (١٥).

أقول: أمّا ربيع الجيزي: فهو الربيع بن سليمان بن داود الجيزي أبو محمد الأزدي، مولاهم، المصري الأعرج. روى له أبو داود والنسائي. ثقة، قال مسلمة بن قاسم: كان رجلاً صالحاً كثير الحديث مأموناً ثقة [3].

وأمّا ابن أبي داود: فهو أبو بكر عبد الله ابن الحافظ الكبير أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، الحافظ العلامة قدوة المحدّثين [4].

---

(١) المعجم الأوسط للطبراني (١/ ٦٧).

(٢) (٢/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٣) انظر: التهذيب (٣/ ٢١٢-٢١٣)، التقريب (٢٠٦) رقم الترجمة (١٨٩٣)، الكاشف (١/ ٢٣٦)، الخلاصة (١/ ٣١٩) وغيرها.

(٤) انظر: السير (١٣/ ٢٢١-٢٣٧)، تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٤-٤٦٨)، التذكرة (٢/ ٧٦٧-٧٧٣) وغيرها.

وأمّا عبد الله: فهو ابن يوسف التنِّيسي أبو محمد الكلاعي المصري. الحافظ، الثقة المتقن من أثبت الناس في الموطأ. روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي (١).

وأمّا باقي رجال السند، فقد تقدّم بيان حالهم، إذْ هم نفس رجال سند ابن ماجه.

وهذا إسنادٌ صحيح. وفيه متابعة عبد الله بن يوسف، لهشام بن عمّار في شيخه عيسى بن يونس، فزال بذلك ما يُخشى من تغيّر حفظ هشام. والله تعالى أعلم. وبهذه المتابعة يكون سند ابن ماجه صحيحاً لغيره بلا شك.

وأمّا رواية البزّار. فقال: حدثنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم حدثنا عبد الله بن داود الخريبي عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله. الحديث. تقدّم ص (١٥).

أقول: أمّا محمد: فهو ابن يحيى بن عبد الكريم بن نافع الأزدي، أبو عبد الله بن أبي حاتم البصري نزيل بغداد. روى له أبو داود في القدر، والترمذي وابن ماجه. ثقة(٢).

وأمّا عبد الله: فهو ابن داود بن عامر بن الربيع الهمداني ثم الشعبي، أبو عبد الرحمن، المعروف بالخريبي. كوفي الأصل. أحد الأعلام، ثقة حجّة مأمون. روى له البخاري والأربعة (٣).

وأمّا هشام: فهو ابن عروة بن الزبير بن العوّام الأسدي، أبو المنذر وقيل أبو عبد الله. أحد الأعلام ثقة ثبت حجّة. روى له الستّة (٤).

---

(١) انظر: التهذيب (٦/ ٧٩-٨٠)، التقريب (٣٣٠) رقم الترجمة (٣٧٢١)، الكاشف (٢/ ١٢٩)، الخلاصة (٢/ ١١٣- ١١٤) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٩/ ٤٥٦)، التقريب (٥١٣) رقم الترجمة (٦٣٨٩)، الكاشف (٣/ ٩٤)، الخلاصة (٢/ ٤٦٨) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٥/ ١٧٥-١٧٦)، التقريب (٣٠١) رقم الترجمة (٣٢٩٧)، الكاشف (٢/ ٧٥)، الخلاصة (٢/ ٥٢) وغيرها.

(٤) انظر: التهذيب (١١/ ٤٤-٤٦)، التقريب (٥٧٣) رقم الترجمة (٧٣٠٢)، الكاشف (٣/ ١٩٧)، الخلاصة (٣/ ١١٥) وغيرها.

وأمّا محمد: فهو ابن المنكدر. أحد الأئمة الأعلام. تقدّم (ص٣٦).

هذا إسنادٌ صحيح. وقد صحّحه شيخ شيوخنا المحدّث الحافظ السيد أحمد الغماري، ونقل تصحيحه عن ابن حزم وغيره [١].

فإن اعتُرِض على تصحيح هذا السند، بأن فيه عنعنة هشام بن عروة، وقد قال عنه الحافظ: ربما دلّس [٢].

أجبت: بأن هشاماً هذا قد ذكره الحافظ في كتابه، طبقات المدلّسين [٣]، في المرتبة الأولى وهي المرتبة التي لم يوصف أهلها بالتدليس إلاّ نادراً. وأصحاب هذه المرتبة احتجّ الأئمة بأحاديثهم، ولم يلتفتوا إلى ما قيل فيهم من جهة التدليس [٤].

وأمّا رواية البيهقي فقد قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي حدثنا أحمد بن سعيد الجمّال حدثنا عبد الله بن نافع الصائغ حدثني المنكدر ابن محمد عن أبيه عن جابر. تقدّم ص (١٦).

أقول: أمّا الحاكم: فهو الحافظ الكبير إمام المحدّثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبّي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيّع، لا يسأل عن مثله.

قال الحافظ الذهبي في العبر: وبرع في معرفة الحديث وفنونه، وصنّف التصانيف الكثيرة، وانتهت إليه رئاسة الفن بخراسان، لا بل في الدنيا [٥]. اهـ.

---

(١) انظر: الهداية (٨/ ٥٤٠).

(٢) التقريب ص: (٥٧٣)، رقم الترجمة (٧٣٠٢)

(٣) ص: (١٢-٢٤).

(٤) انظر: طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر. ص: ٢٢.

(٥) انظر: العبر (٢/ ٢١٠-٢١١)، التذكرة (٣/ ١٠٣٩-١٠٤٥)، شذرات الذهب (٣/ ١٧٦)، البداية والنهاية (١١/ ٣٥٥) وغيرها.

وأمّا أبو بكر القاضي: فهو أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة البغدادي، الشيخ الإمام العلاّمة الحافظ [1].

وأمّا أحمد بن سعيد الجمّال: فهو بغدادي، صدوق، روى عن أبي نعيم وغيره، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقد ذكر الحافظ الذهبي: أنّه تفرّد بحديث منكر [2].

وأمّا عبد الله بن نافع الصائغ: فهو المخزومي أبو محمد المدني، ثقة في حفظه لين، روى له البخاري في (الأدب المفرد) ومسلم والأربعة [3].

وأمّا المنكدر بن محمد: فهو ابن المنكدر القرشي التيمي المدني. روى له البخاري في (الأدب المفرد) والترمذي، مختلف فيه، ما بين موثّق ومجرّح، والذي انتهى إليه الحافظ في (التقريب): أنه ليّن الحديث[4].

وقال الحافظ السخاوي[5]: والمنكدر، ضعّفوه من قبل حفظه، وهو في الأصل صدوق.

وأمّا محمد بن المنكدر: فقد تقدّم بيان حاله ص (٣٦). فهذا إسناد لا بأس به.

وأمّا رواية **البيهقي في (الدلائل)** والتي في أولها قصّة، فقد تقدّمت ص (١٦-١٧).

أقول: وفي سندها من لم أعرفه، وفيه أيضا المنكدر بن محمد بن المنكدر. وهو ليّن الحديث، وقد وثّقه أحمد.

وأمّا رواية الطبراني في الصغير والأوسط، والتي في أولها قصة أيضاً، فقد تقدّمت. ص (١٧-١٨)

---

(١) انظر: السير (١٥/ ٥٤٤-٥٤٦)، العبر (٢/ ٨٣)، سؤالات مسعود السجزي ص (٢٤١).

(٢) انظر: الميزان (١/ ١٠٠)، اللسان (١/ ١٧٧).

(٣) انظر: التهذيب (٦/ ٤٦-٤٨)، التقريب (٣٢٦) رقم الترجمة (٣٦٥٩)، الكاشف (٢/ ١٢١-١٢٢)، العبر (١/ ٢٧٤) وغيرها.

(٤) انظر: التهذيب (١٠/ ٢٨١-٢٨٢)، التقريب (٥٤٧) رقم الترجمة (٦٩١٦)، الكاشف (٣/ ١٥٦)، الميزان (٤/ ١٩٠- ١٩١) وغيرها.

(٥) في المقاصد الحسنة. ص: (١٠١).

أقول: وفي سندها من لم أعرفه، وفيه أيضا المنكدر بن محمد بن المنكدر. وهو ليّن الحديث، وقد وثّقه أحمد.

قال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد) ما نصّه: وفيه من لم أعرفه والمنكدر بن محمد ضعيف، وقد وثقه أحمد. والحديث بهذا التمام منكر. اهـ.

وقال الحافظ السخاوي في (المقاصد الحسنة)[1] بعد أن ذكره ما نصّه: والمنكدر ضعّفوه من قبل حفظه، وهو في الأصل صدوق، لكن في السند إليه من لا يعرف. اهـ.

وأمّا رواية الطبراني في (الأوسط) التي أشار إليها الهيثمي وقد تقدّمت (ص١٨).

أقول: ورجالها ثقات، لما ذكره الحافظ الهيثمي من كون رجال الحديث رجال الصحيح، خلا شيخ الطبراني حَبُّوش بن رزق الله، ولم يضعّفه أحد.

قلت: ولم يذكره الحافظ الذهبي في (الميزان). والقاعدة عند المتأخرين من المحدّثين أن من لم يُذْكر من شيوخ الطبراني في (الميزان)، فهو ثقة.

قال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد)[2] ما نصّه: ومن كان من مشايخ الطبراني في (الميزان) نبّهت على ضعفه، ومن لم يكن في (الميزان) ألحقته بالثقات الذين بعده، والصحابة لا يشترط فيهم أن يخرّج لهم أهل الصحيح، فإنهم عدول. وكذلك شيوخ الطبراني الذين ليسوا في (الميزان)[3]. اهـ.

فإسناد الطبراني هذا صحيح على رأي ابن حبّان. لأن شيخ الطبراني روى عن ثقة وروى عنه ثقة، ولم يأت بما يُنْكَر. وحسن - إن شاء الله تعالى - على رأي غيره[4].

---

(١) ص (١٠١).

(٢) (٨/١).

(٣) وانظر: قواعد في علوم الحديث. للإمام المحقّق التهانوي ص (٢٢٥).

(٤) لكن بشرط أن يثبت اتصال السند، وهو ما لم يتيسرّ لي معرفته الآن، بسبب عدم وقوفي على سند الطبراني. وقول الحافظ الهيثمي عن رجال السند، إنهم رجال الصحيح لا يفيد وجود الاتصال كما هو واضح.

وأمّا مرسل محمد بن المنكدر الذي أخرجه الشافعي في مسنده عن سفيان عن محمد بن المنكدر أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ. الحديث. تقدّم (ص١٨).

فأقول: هو مرسل صحيح الإسناد.

أمّا سفيان: فهو ابن عيينة بن أبي عمران، ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي. الإمام الحافظ الثبت الحجّة، أحد الأعلام. لا يسأل عن مثله. بل هو يسأل عن الناس. روى له الستة [١].

وأمّا محمد بن المنكدر. فتقدّم أنه أحد الأئمة الأعلام.

قال الشافعي[٢] - ﷺ بعد أن روى هذا الحديث -: ومحمد بن المنكدر غاية في الثقة والفضل في الدين والورع، لكنّا لا ندري عمّن قبل هذا الحديث.

ورواه البيهقي في السنن والمعرفة من طريق الشافعي، ونقل في المعرفة كلامه المذكور، ثم قال: قد رواه بعض الناس موصولاً بذكر جابر فيه وهو خطأ[٣]. اهـ.

وقد ردّ على البيهقي كلامه شيخ شيوخنا الحافظ السيد أحمد الغماري فقال: وهذا عجيب من البيهقي، بل الخطأ هو ما قال ولا بدّ، فإن الحديث ورد موصولاً عن محمد ابن المنكدر عن جابر من ثلاثة طرق اثنان منها على شرط الصحيح. ثم ذكرها[٤].

قلت: ولي جواب آخر، وهو أنه لا مانع من كون محمد بن المنكدر، يروي هذا الحديث تارة متصلاً عن شيخه جابر بن عبد الله، وتارة يرسله، وهذا أمر معلوم من صنيع المحدّثين. فإن الواحد منهم ربّما روى الحديث متصلاً في وقت نشاطه،

---

(١) انظر: التهذيب (٤/ ١٠٤-١٠٧)، التقريب ص (٢٤٥) رقم الترجمة (٢٤٥١)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٢-٢٦٥) وغيرها.

(٢) نقله الحافظ السيد أحمد بن الصديق الغماري في هداية الرشد (٨/ ٥٣٩).

(٣) الهداية (٨/ ٥٣٩-٥٤٠). وقال في السنن ما نصه: هذا منقطع، وقد روي موصولًا من أوجه أخر، ولا يثبت مثلها. اهـ.

(٤) انظر في الهداية (٨/ ٥٤٠).

وقد لا ينشط فيرسله أو يعضله. وهذا ما وقع لابن المنكدر في هذا الحديث. والله تعالى أعلم، ولكن حتى على هذا الجواب يظل كلام الإمام البيهقي غير صحيح ولا مسلّم.

وأمّا رواية البيهقي المرسلة، فإنه قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو العباس محمد بن يعقوب أخبرنا الربيع بن سليمان أخبرنا الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر. الحديث تقدّم (ص١٨).

فهو مرسل صحيح الإسناد. أما الحاكم فهو إمام المحدّثين. وقد تقدم شيء من حاله قبل قليل.

وأمّا محمد: فهو ابن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأموي النيسابوري، أبو العباس الأصم. الإمام المفيد الثقة محدّث المشرق [١].

وأما الربيع: فهو ابن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، أبو محمد المصري المؤذن، الفقيه الحافظ الثقة[٢].

وأمّا الشافعي: فهو أبو عبد الله محمد بن إدريس، الإمام، مجدّد أمر الدين على رأس المائتين، لا يسأل عن مثله [٣]. بل هو يسأل عن الناس ويقضي فيهم.

وأمّا باقي الإسناد، فتقدّم بيان حالهم عند الكلام على مرسل الشافعي.

وخلاصة القول في حديث سيدنا جابر ﷺ، أنه صحيح لا يتطرّق إليه شك ولا ارتياب، وأن القول بضعفه ليس له نصيب من الصواب.

لأن الحديث ليس فيه أيّ علّة تقتضي تضعيفه. ثم إنه لو كان ضعيفاً ـ أعني لو كانت الطرق المتصلة المرفوعة ضعيفة كما يفهم من قول البيهقي ـ لارتفع بمجموع هذه

---

(١) التذكرة (٣/ ٨٦٠-٨٦٤)، العبر (٢/ ٧٤-٧٥)، طبقات الحفاظ للسيوطي ص (٣٥٥)، وغيرها.

(٢) التهذيب (٣/ ٢١٣-٢١٤)، التقريب ص(٢٠٦) رقم الترجمة (١٨٩٤)، الكاشف (١/ ٢٣٦) وغيرها.

(٣) التهذيب (٩/ ٢٣-٢٨)، التقريب ص (٤٦٧) رقم الترجمة (٥٧١٧)، الكاشف (٣/ ١٦) وغيرها.

الطرق إلى درجة القبول، فإذا ضُمَّ إلى ذلك مرسل ابن المنكدر الصحيح السند، صار الحديث صحيحاً بلا شك.

والمقصود أن الحديث صحيح جدّاً على جميع الوجوه المقرّرة عند أهل هذا الفن. والله تعالى أعلم.



دراسة أسانيد حديث سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

وأمّا حديث سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما فقد أخرجه أبو داود في سننه قال: حدثنا محمد بن منهال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حبيب المعلّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. الحديث تقدّم (ص١٩).

أمّا محمد: فهو ابن المنهال التميمي المجاشعي أبو جعفر ويقال: أبو عبد الله البصري الضرير. روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي. ثقة حافظ كيِّس، قال ابن عدي: سمعت أبا يعلى يُفَخِّمُ أمره، ويذكر أنه كان أحفظَ مَن كان بالبصرة في وقته، وأثبتَهم في يزيد بن زريع(١).

وأمّا يزيد: فهو ابن زريع العيشي ويقال التميمي أبو معاوية البصري. روى له الستّة، حافظ، وقال أحمد: إليه المنتهى في التثبّت بالبصرة. وقال ابن سعد: كان ثقة حجّة كثير الحديث(٢).

وأمّا حبيب المعلّم: فهو أبو محمد البصري مولى معقل بن يسار، وهو حبيب ابن أبي قريبة واسمه زائدة، ويقال حبيب بن زيد، ويقال ابن أبي بقيّة، روى له الستّة، قال أحمد وابن معين وأبو زرعة: ثقة، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال في التقريب: صدوق(٣).

أقول: الرجل جاوز القنطرة بعد ما أخرج حديثه الستّة.

---

(١) التهذيب (٩/ ٤١٩-٤٢٠)، التقريب ص (٥٠٨) رقم الترجمة (٦٣٢٨)، الكاشف (٣/ ٨٨) وغيرها.

(٢) التهذيب (١١/ ٢٨٤-٢٨٦)، التقريب ص (٦٠١) رقم الترجمة (٧٧١٣)، الكاشف (٣/ ٢٤٣) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٢/ ١٧٠-١٧١)، التقريب ص (١٥٢) رقم الترجمة (١١١٥)، الكاشف (١/ ١٤٧)، وغيرها.

وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه: فعمرو هو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، فالضمير في جدّه يعود على جدّ شعيب، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ. كما قرّر ذلك أصحاب هذا الفنّ.

قال السيوطي في التدريب [1] ما نصه: تنبيه: الحسن أيضاً على مراتب كالصحيح، قال الذهبي: فأعلى مراتبه، بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك ممّا قيل إنه صحيح وهو من أدنى مراتب الصحيح. اهـ.

أقول: فهذا إسنادٌ حسنٌ جدّاً.

وأمّا رواية ابن ماجه فقد قال: حدثنا محمد بن يحيى ويحيى بن حكيم قالا حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا حجّاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. الحديث. تقدّم (ص١٩).

أمّا محمد: فهو ابن يحيى بن عبد الكريم بن نافع الأزدي أبو عبد الله ابن أبي حاتم البصري. روى له أبو داود في القدر والترمذي وابن ماجه. ثقة[2].

وأمّا يحيى: فهو ابن حكيم المقوِّم ويقال المقوِّمي أبو سعيد البصري. روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه. ثقة حافظ حجّة متقن [3].

وأمّا يزيد: فهو ابن هارون بن وادي، ويقال: زاذان بن ثابت السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي. روى له الستّة، أحد الأعلام الحفّاظ المشاهير، ثقة ثبت متقن، وقال أبو حاتم بعد أن حكى توثيقه: لا يسأل عن مثله [4].

---

(١) (١/ ١٦٠).

(٢) انظر: التهذيب (٩/ ٤٥٦)، التقريب ص (٥١٣) رقم الترجمة (٦٣٨٩)، الكاشف (٣/ ٩٤) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (١١/ ١٧٥)، التقريب ص (٥٨٩) رقم الترجمة (٧٥٣٤)، الكاشف (٣/ ٢٢٢)، وغيرها.

(٤) انظر: التهذيب (١١/ ٣٢١-٣٢٣)، التقريب ص (٦٠٦) رقم الترجمة (٧٧٨٩)، الكاشف (٣/ ٢٥١)، وغيرها.

وأمّا حجّاج: فهو ابن أرطأة بن ثور بن هبيرة بن شراحيل النخعي، أبو أرطأة الكوفي القاضي. روى له البخاري في (الأدب) ومسلم مقروناً والأربعة. اختلف فيه ما بين موثّق وجارح.

والذي ظهر لي بعد تتبّع حاله وما قاله فيه أئمّة هذا الشأن، أنه: صدوق حافظ ليس بالقوي - أي في حفظه بعض الشيء - يدلّس.

وهذا الحكم على حجّاج قريب من حكم شيخنا العلامة المحدّث الناقد السيد عبد العزيز الغماري حفظه الله تعالى[1]، فإنه قال عن حجّاج ما نصّه: قلت: من طعن في حجّاج بغير التدليس فقد جازف وبالغ، فإنه كان صدوقاً حافظاً فقيهاً، روى عنه الأئمّة، ولعل الشيخين لم يخرّجا حديثه لما قيل فيه من سوء حفظه، ولهذا روى له مسلم مقروناً بغيره[2]. اهـ.

وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فقد تقدّم الكلام عليهم عند دراسة سند أبي داود. (ص٤٦).

فهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن فيه عنعنة الحجّاج بن أرطأة، وهو مدلّس، وقد عنعن عن عمرو بن شعيب، وهو موصوف بالتدليس عنه على وجه الخصوص. كما قال ابن معين وابن المبارك[3]. ولو سلم من هذه العنعنة لكان إسناداً حسناً، لكنه بسببها أصبح ضعيفا بالنظر إليه على انفراده، لكنه حسن لغيره لوجود المتابع..

وأمّا رواية الإمام أحمد فقد قال: حدثنا عفان حدثني يزيد بن زريع حدثنا حبيب المعلّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. الحديث. تقدّم (ص١٩).

---

(١) توفي شيخنا رحمه الله تعالى ورضي عنه بعد ذلك في عام ١٤١٨هـ.

(٢) انظر: التهذيب (٢/ ١٧٢-١٧٤)، التقريب ص (١٥٢) رقم الترجمة (١١١٩)، التذكرة (١/ ١٨٦-١٨٧)، الكاشف (١/ ١٤٧)، الميزان (١/ ٤٥٨-٤٦٠)، تاريخ الثقات ص (١٠٧) رقم الترجمة (٢٥١)، الإرشاد (١/ ١٩٥)، الخلاصة (١/ ١٩٦)، التأنيس ص (٦٩-٧٠). وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٢/ ١٧٣).

أمّا عفان: فهو ابن مسلم بن عبد الله الصفار أبو عثمان البصري مولى عزرة ابن ثابت الأنصاري. روى له الستّة. حافظ، قال العجلي: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: ثقة متقن متين. وقال ابن عدي: عفان، أشهر وأصدق وأوثق من أن يقال فيه شيء(١).

وأمّا يزيد بن زريع وحبيب بن المعلّم، فقد تقدّم بيان حالهما عند الكلام على سند أبي داود، وأنهما ثقتان. قد أخرج لهما أصحاب الكتب الستة، وكفى بهذا توثيقاً.

وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فتقدم الكلام عليهم. وهذا إسنادٌ حسنٌ جدّاً.

وأمّا رواية ابن الجارود فقد قال: حدثنا محمد بن يحيى حدثنا مسدّد قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا عبيد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. الحديث. تقدّم (ص١٩-٢٠).

أمّا محمد: فهو ابن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي أبو عبد الله النيسابوري، روى له البخاري والأربعة، إمام حافظ ثقة، قال عنه ابن أبي داود: كان أمير المؤمنين في الحديث، وقال أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه (٢).

وأمّا مسدّد: فهو ابن مسرهد بن مسربل البصري الأسدي أبو الحسن. روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. ثقة حافظ (٣).

وأمّا يحيى: فهو ابن سعيد بن فرّوخ القطّان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول.

---

(١) انظر التهذيب (٧/ ٢٠٥-٢٠٩)، التقريب ص (٣٩٣) رقم الترجمة (٤٦٢٥)، الكاشف (٢/ ٢٣٦)، الخلاصة (٢/ ٢٣٤-٢٣٥). وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٩/ ٤٥٢-٤٥٥)، التقريب ص (٥١٢) رقم الترجمة (٦٣٨٧)، الكاشف (٣/ ٩٤) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (١٠/ ٩٨-٩٩)، التقريب ص (٥٢٨) رقم الترجمة (٦٥٩٨)، الكاشف (٢/ ١١٩١٢٠) وغيرها.

روى له الستّة. العلم سيّد الحفاظ إمام أهل زمانه، الثقة الثبت الحجّة الحافظ المتقن القدوة [1].

وأمّا عبيدالله: فهو ابن الأخنس النخعي، أبو مالك الكوفي الخزاز، ويقال: مولى الأزد، روى له الستّة، قال أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي: ثقة. وقال ابن معين ليس به بأس، وقال الحافظ ابن حجر: ذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: يخطئ كثيراً [2].

قلت: الرجل جاوز القنطرة بعد ما أخرج حديثه، الأئمة الستّة.

وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فقد تقدم الكلام عليهم، فانظره.

أقول: وهذا إسنادٌ حسنٌ جدّاً.

وأمّا رواية الطحاوي فقد قال: حدثنا ابن أبي داود قال حدثنا أبو عمر الحوضي قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا حسين المعلّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. الحديث. تقدّم (ص٢٠).

أمّا ابن أبي داود. فقد تقدّم بيان حاله، وأنه ثقة إمام قدوة. (ص٣٧).

وأمّا أبو عمر الحوضي: فهو حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة الأزدي النمري. روى له البخاري وأبو داود والنسائي. ثقة ثبت متقن حجّة، لا يؤخذ عليه حرف [3].

وأمّا عبد الوارث: فهو ابن سعيد بن ذكوان التميمي العنبري مولاهم التنوري

---

(١) انظر: التهذيب (١١/ ١٩٠-١٩٣)، التقريب ص (٥٩١) رقم الترجمة (٧٥٥٧)، الكاشف (٣/ ٢٢٥)، التذكرة (١/ ٢٩٨-٣٠٠) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٧/ ٣)، التقريب ص (٣٦٩) رقم الترجمة (٤٢٧٥)، الكاشف (٢/ ١٩٦) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٢/ ٣٤٩-٣٥٠)، التقريب ص (١٧٢) رقم الترجمة (١٤١٢)، الكاشف (١/ ١٧٨)، الخلاصة (١/ ٢٣٩) وغيرها.

أبو عبيدة البصري. روى له الستّة. أحد الأعلام، قال النسائي: ثقة ثبت. وقال ابن سعد: كان ثقة حجّة [1].

وأمّا حسين: فهو ابن ذكوان المعلم العوذي البصري المكتب. روى له الستّة، ثقة[2].

وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فقد تقدّم الكلام عليهم. وهذا إسناد حسن جدّاً.

وأمّا رواية البيهقي فقد قال: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكّي أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن الخراساني حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور حدثنا يحيى بن سعيد القطّان حدثنا عبيد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. الحديث. تقدّم (ص ٢٠).

أمّا أبو زكريا بن أبي إسحاق: فهو يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي، مسند نيسابور، صاحب الأمالي. قال الذهبي: شيخ العدالة ببلده [3].

وأمّا أبو محمد عبد الله بن إسحاق: فهو الخراساني المعدّل [4]، بغدادي. صدوق مشهور، وقال الدارقطني: فيه لين[5].

وأمّا عبد الرحمن بن محمد بن منصور: فهو الحارثي كُرَيزان. قال ابن عدي: كان موسى بن هارون، يرضاه. وقال الدارقطني وغيره: ليس بالقوي. وذكره ابن حبّان في الثقات. وقال مسلمة بن قاسم: ثقة مشهور[6].

---

(١) انظر: التهذيب (٦/ ٣٩١-٣٩٢)، التقريب ص (٣٦٧) رقم الترجمة (٤٢٥١)، الكاشف (٢/ ١٩٢) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٢/ ٢٩٣)، التقريب ص (١٦٦) رقم الترجمة (١٣٢٠)، الكاشف (١/ ١٦٩). وغيرها.

(٣) انظر: التذكرة (٣/ ١٠٥٨)، العبر (٢/ ٢٢٨)، الشذرات (٣/ ٢٠٢).

(٤) في العبر (٢/ ٨١). العَدل.

(٥) انظر: العبر (٢/ ٨١)، الميزان (٢/ ٣٩٢)/ اللسان (٣/ ٢٥٨-٢٥٩).

(٦) العبر (١/ ٣٩١-٣٩٢)، الميزان (٢/ ٥٨٦)، اللسان (٣/ ٤٣٠-٤٣١) وغيرها.

وأمّا يحيى بن سعيد القطّان: فلا يسأل عن مثله، وقد تقدّم (ص٤٨-٤٩).

وأمّا عبيد الله بن الأخنس: فهو ثقة. وقد تقدّم الكلام عليه. (ص٤٩). وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فسبق الكلام عليهم.

فهذا إسناد صالح لا بأس به، ولو حُكِمَ بحسنه لم يكن ذلك بعيداً.

وأمّا رواية البيهقي الثانية فإنه قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا محمد بن إسحاق أخبرنا عفان بن مسلم حدثني يزيد بن زريع حدثنا حبيب المعلّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. تقدّم (ص٢٠).

أمّا أبو عبد الله الحافظ: فهو الحاكم، إمام المحدّثين. تقدّم شيء من حاله (ص٣٩).

وأمّا أبو العباس: فهو محمد بن يعقوب الأصم. الإمام المفيد الثقة محدّث المشرق. وقد تقدم أيضاً ص (٤٣).

وأما محمد بن إسحاق: فهو الصغاني. الإمام الحافظ، روى له أصحاب الكتب الستة غير البخاري. ثقة ثبت (١).

وأمّا عفان بن مسلم: فهو ابن عبد الله الصفار البصري أبو عثمان. إمام حافظ ثقة متقن متين. روى له الستة. وتقدّم (ص٤٨).

وأمّا يزيد بن زريع: فهو العيشي ويقال التميمي، ثقة حافظ حجّة. روى له الستة. وقد تقدّم أيضاً (ص٤٥).

وأمّا حبيب المعلّم: فهو أبو محمد البصري. ثقة، روى له الستة. وقد تقدّم ذكره كذلك (ص٤٥).

وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فقد سبق الكلام عليهم.

فهذا إسنادٌ حسن جدّاً.

---

(١) انظر: التهذيب (٩/ ٣٢)، التقريب ص (٤٦٧) رقم الترجمة (٥٧٢١)، الكاشف (٣/ ١٧) وغيرها.

وأمّا رواية البيهقي الأخيرة فقد قال: أخبرنا أبو علي الروذباري أخبرنا أبو بكر ابن داسة حدثنا أبو داود حدثنا محمد بن المنهال حدثنا يزيد بن زريع. بإسناده نحوه. الحديث. تقدّم (ص٢٠-٢١).

أمّا أبو علي الروذباري: فهو الحسين بن محمد بن محمد بن علي بن حاتم الروذباري الطوسي. الإمام المسند[1].

وأمّا ابن داسة: فهو أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق ابن داسة البصري التمّار. الشيخ الثقة العالم، راوي السنن وغيرها عن أبي داود السجستاني[2].

وأمّا أبو داود: فهو الإمام الثبت سيّد الحفّاظ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني. صاحب السنن والتصانيف المشهورة. لا يسأل عن مثله[3]. بل هو يسأل عن الناس ويقضي فيهم.

وأمّا محمد بن المنهال: فهو التميمي المجاشعي. ثقة حافظ كيِّس وقد سبق ذكره. (ص٤٥).

وأمّا يزيد بن زريع: فهو ثقة حافظ حجّة. وقد تقدم ص (٤٥).

وأمّا قوله: بإسناده نحوه. فيعني به، حبيب المعلّم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

وقد تقدّم أن حبيب المعلّم. ثقة، روى له الستة.

وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فتقدّم الكلام عليهم.

فهذا إسناد حسن جدّاً.

---

(١) السير (١٧/ ٢١٩-٢٢٠)، العبر (٢/ ٢٠٦)، الشذرات (٣/ ١٦٨)، التذكرة (٣/ ١٠٧٨) وغيرها.

(٢) انظر: السير (١٥/ ٥٣٨-٥٣٩)، العبر (٢/ ٧٤)، الشذرات (٢/ ٣٧٣).

(٣) انظر: التذكرة (٢/ ٥٩١-٥٩٣)، السير (١٣/ ٢٠٣)، العبر (١/ ٣٩٦)، التهذيب (٤/ ١٦٩) وغيرها.

وأمّا رواية الخطيب البغدادي فقد قال: أخبرنا أبو نعيم حدثنا علي بن الفضل ابن العباس بن الفضل الفقيه - أبو الحسن البغدادي يعرف بالخُيُوطي. قدم علينا سنة تسع وأربعين وثلاثمائة - حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز - فيما سألته عنه - قال حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا حرمي بن عمارة حدثنا شعبة عن قتادة قال حدثني عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جدّه أن النبي ﷺ قال لرجل. الحديث. تقدّم (ص٢١).

أمّا أبو نعيم: فهو الحافظ الكبير محدّث العصر أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مِهران المهراني الأصبهاني الصوفي الأحول. قال ابن مردويه: لم يكن في أفق من الآفاق أحفظ ولا أسند منه[١].

وأمّا أبو الحسن الخيوطي: فهو علي بن الفضل بن العباس بن الفضل البغدادي، يعرف بالخيوطي. قال السمعاني: حدّث بأصبهان عن أبي القاسم البغوي و عمر بن الحسن الأشناني، روى عنه أبو نعيم الحافظ وأبو نصر الإسماعيلي. وقال الخطيب البغدادي: حدث ببلاد العجم عن أبي القاسم البغوي وعمر بن الحسن بن الأشناني حدثنا عنه أبو نعيم الحافظ. وصفه الخطيب البغدادي و السمعاني بالفقيه[٢].

وأمّا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز: فهو أبو القاسم البغوي الحافظ. قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً مكثراً فهما عارفاً. وقال موسى بن هارون الحمال: لو جاز أن يقال للإنسان إنه فوق الثقة لقيل لأبي القاسم.

وقال حمزة سمعت الأردبيلي يقول: سئل ابن أبي حاتم عن أبي القاسم يدخل في الصحيح. قال: نعم. قال حمزة: وقال عبدان لا يشك أن يدخل في الصحيح.

قال حمزة: وسمعت الدارقطني يقول: كان أبو القاسم قَلَّ ما يتكلم على الحديث، فإذا تكلّم كان كلامه كالمسمار في الساج. وقال السلمي: سألت الدارقطني عنه. فقال:

---

(١) انظر: التذكرة (٣/ ١٠٩٢-١٠٩٨)، طبقات الحفاظ ص (٤٢٣)، الميزان (١/ ١١١) وغيرها.

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٤٨-٤٩)، الأنساب (٢/ ٤٣٣).

ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت أقل المشايخ خطأ. وتكلّم فيه قوم بلا حجّة. انظر ترجمته في الميزان واللسان(١).

وأمّا عبيد الله بن عمر: فهو ابن ميسرة القواريري أبو سعيد البصري، نزيل بغداد. روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وروى النسائي عن أبي بكر بن علي المَرْوزي عنه. ثقة ثبت حافظ (٢).

وأمّا حَرَمي بن عمارة: فهو ابن أبي حفصة العتكي البصري. قال الذهبي في الكاشف: ثقة. وقال الخليلي في الإرشاد: ثقة يحتج بحديثه. قال عثمان الدارمي عن ابن معين: صدوق. قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم. روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (٣).

وأمّا شعبة: فهو ابن الحجاج بن الورد العَتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري. روى له الستّة. ثقة حافظ متقن، أمير المؤمنين في الحديث. لا يُسأل عن مثله(٤). بل هو من يُسأل عن الناس ويقضي فيهم.

وأمّا قتادة: فهو ابن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري. ثقة ثبت، أحد الأئمة الأعلام روى له الستّة (٥).

وأمّا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه. فتقدّم الكلام عليهم.

وهذا عندي إسنادٌ حسن.

---

(١) الميزان (٢/ ٤٩٢-٤٩٣)، اللسان (٣/ ٣٣٨-٣٤١).

(٢) انظر: التهذيب (٧/ ٣٦-٣٧)، التقريب ص (٣٧٣) رقم الترجمة (٤٣٢٥)، الكاشف (٢/ ٢٠٣) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٢/ ٢٠٤)، التقريب ص (١٥٦) رقم الترجمة (١١٧٨)، الكاشف (١/ ١٥٤)، الإرشاد (٢/ ٤٨٧) وغيرها.

(٤) انظر: التهذيب (٤/ ٢٩٧-٣٠٣)، التقريب ص (٢٦٦) رقم الترجمة (٢٧٩٠)، الكاشف (٢/ ١٠) وغيرها.

(٥) انظر: التهذيب (٨/ ٣١٥-٣١٩)، التقريب ص (٤٥٣) رقم الترجمة (٥٥١٨)، الكاشف (٢/ ٣٤١) وغيرها.

دراسة حديث السيدة عائشة ﵂

وأمّا حديث السيدة عائشة ﵂ فقد رواه ابن حبّان. قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم التاجر بمرو حدثنا حصين بن المثنى المَرْوزي حدثنا الفضل بن موسى عن عبد الله بن كيسان عن عطاء عن عائشة. الحديث. تقدّم (ص٢٢).

أمّا الفضل بن موسى ومن فوقه، فهم ثقات من رجال الحديث الصحيح. وسوف أذكر شيئاً من حالهم فيما بعد. لكن يبقى الكلام في بيان حال إسحاق وحصين.

فأمّا إسحاق: فهو ابن إبراهيم بن إسماعيل أبو محمد القاضي البُسْتي، سمع هشام ابن عمّار وهشام بن خالد الأزرق وقتيبة بن سعيد ومحمد بن الصبّاح البزّار وعلي بن حجر، وروى أيضاً عن محمد بن رافع ومحمد بن مصفى ومحمد بن يحيى العدني.

وروى عنه أبو جعفر محمد بن حيّان، وأبو حاتم أحمد بن عبد الله بن سهل بن خشنام البستي، وأبو حاتم محمد بن حبّان، صاحب الصحيح. توفي إسحاق بن إبراهيم سنة (٣٠٧هـ) (١).

أقول: إسحاق بن إبراهيم هذا، لم أجد فيه توثيقاً ولا تجريحاً لأحد، ولم أره في الثقات لابن حبّان. لكن رواية ابن حبّان في صحيحه عنه تقضي بأن الرجل ثقة عنده، خصوصاً وأنه شيخه. ثم إن الرجل معروف العين،وإنما جهلتُ حقيقة حاله،وإن كان لدي بعض القرائن التي تدل على كونه ثقة، وهي كونه قاضياً واحدة، والثانية: رواية ابن حبّان عنه في الصحيح، والثالثة: اشتهاره بالاشتغال بالعلم وتعاطي الرواية. فالرجل أقل أحواله أنه مستور.

---

(١) انظر: السير (١٤/ ١٤٠)، التذكرة (٢/ ٧٠٢) ضمن ترجمة البشتي، الإكمال (١/ ٤٣١-٤٣٢)، الشذرات (٢/ ٢٤٢)، معجم البلدان (١/ ٤١٥).

فإن قيل: إن هذه القرائن الثلاث لا يمكن قبولها، لأن كون الرجل قاضياً لا يستلزم أن يكون ثقة، إذ كم من قاضٍ وهو ضعيف عند أهل الجرح والتعديل. ولأن رواية ابن حبّان في صحيحه عنه – أعني إسحاق بن إبراهيم – لا تستلزم ثقته، وذلك بسبب تساهل ابن حبّان في التوثيق. ولأن اشتهار الرجل بتعاطي العلم والرواية، لا يعني أنه ثقة، إذ أكثر الضعفاء لهم اشتغال بالعلم والراوية.

أقول: الجواب على الاعتراض الأول هو أن يقال: صحيحٌ أنّ كونَ الراوي قاضياً لا يستلزم ثقته، لكن هذا ليس مطَّرِداً بل الأصل أن يكون القاضي خالياً من كل وصمة تخل به، وهذا يستلزم أن يكون صادقاً فطناً عالماً ورعاً مبتعداً عن خوارم المروءة، إلى آخر ما ذكروا من الشروط التي ينبغي أن يتصف بها القاضي.

إلا أنه مع اتصافه بكل ما ذكر قد يكون ضعيفاً أيضاً، وذلك من جهة سوء حفظه وقلّة ضبطه. لكن الرجل الذي عليه الكلام – وهو إسحاق بن إبراهيم – لم يظهر منه ما يشير إلى سوء حفظ أو قلّة ضبط، وقد اعتبرنا الرجل، فوجدناه روى الحديث بنحو ما رواه غيره من الثقات الأثبات المتفق على قبول روايتهم بين النقّاد، فبان بذلك أنه قد حفظ ما تلقّاه إلى أن أدّاه.

وأمّا جواب الاعتراض الثاني: فهو أن ابن حبّان وإن اشتهر عنه أنه يوثّق بعض الضعفاء(١)، إلا أن روايته لإسحاق بن إبراهيم في صحيحه قرينة دالّة على كون إسحاق ثقة عند ابن حبّان، وأنه إنما وثّقه عن علم به ومعرفة بحاله، لا عن حسن ظنٍّ، وإن شئت فقل لا على اصطلاحه المعروف، من أن الراوي إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة ولم يأت بما ينكر فهو ثقة.

وذلك لأمور: الأول: أنّه شيخه، الثاني: أنه بَلَدِيُّه، الثالث: أن الرجل معروف العين، الرابع: أنه معروف بالاشتغال بالعلم، مصداق ذلك عدد شيوخه الذين روى

---

(١) بناءً على قاعدته التي قعّدها في معنى الثقة.

عنهم فقد بلغوا عشرة[1]، كما أنه قد روى عنه ثلاثة فيهم الإمام ابن حبّان، فأقلّ أحوال الرجل أن يكون مستُوراً عند الجمهور.

وعليه فرواية ابن حبّان عمّن هذا حاله لا بدّ من اعتبارها قرينة دالة على كون الرجل عنده ثقة عن علم ومعرفة به، والله تعالى أعلم.

ثم إن ممّا يزيد القلب اطمئناناً إلى قبول رواية إسحاق بن إبراهيم ـ زيادة على ما سبق ـ ما قاله ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل[2] ونصّه: بابٌ في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنّها تقوِّيه، وعن المطعون عليه أنها لا تقوِّيه.

حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة ممّا يقوِّيه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوِّه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه. اهـ.

أقول: وإسحاق بن إبراهيم ليس معروفاً بالضعف، فرواية ابن حبّان ومن معه عنه تنفعه بمعنى أنها نوع من التوثيق[3].

وأمّا حصين: فقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل[4] وهذا نصّ كلامه: حصين بن المثنّى المروزي، روى عن الفضل بن موسى السِّيناني، روى عنه أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب المروزي. اهـ.

---

(١) ذكرت ثمانية منهم فيما تقدّم ص٥٥، وحصين بن المثنى الذي يروي عنه في هذا السند شيخ تاسع، وآخر وقفت عليه في بعض المصادر ولم أذكره.

(٢) المجلّد الثاني (ج١ -قسم١ -ص٣٦).

(٣) ثم بعد كتابة كل ما سبق وقفت على ما يصلح أن يكون توثيقاً صريحاً حتى على رأي من يتشدّد في التوثيق. قال الإمام السمعاني في كتابه الأنساب (١/ ٣٤٨) وهو يتكلم على نسبة البستي ما نصّه: خرج منها جماعة من الأئمة والعلماء، منهم القاضي أبو محمد إسحاق بن إبراهيم البُستي صاحب السنن، أدرك جماعة كثيرة من شيوخ البخاري ومسلم. اهـ المراد
كلمة (منها) في كلام الإمام السمعاني، المراد بها بُست.
أقول: إسحاق بن إبراهيم عندي من رجال الحديث الصحيح. والله تعالى أعلم.

(٤) (٣/ ١٩٧).

أقول: حصين هذا، لم أجد له ترجمة غير هذه، فيما وقفت عليه من المصادر. والرجل معروف العين لرواية اثنين عنه، هما أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب المروزي، كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم. وإسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل أبو محمد القاضي، كما في سند ابن حبّان. لكنّه مجهول الحال، وإن شئت فقل هو مستور لم تتحقق أَهْلِيَّته، غير أننا لم نجد من جَرَحَهُ ولم نطّلع له على سبب مفسّق، ولم يأتِ بما يُنْكَر عليه في روايته. بل إننا قد اعتبرنا روايته فوجدناه قد روى الحديث بنحو ما رواه غيره من الثقات.

قال الحافظ الذهبي في الموقظة[1] ما نصّه: وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يُجْرَح، مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمّى: مستوراً، ويسمّى: محلّه الصدق، ويقال فيه: شيخ. اهـ.

وفي تدريب الراوي[2] ما نصه: ورواية المستور وهو عدل الظاهر خفي الباطن، أي مجهول العدالة باطناً، يحتج بها بعض من ردّ الأول وهو قول بعض الشافعيين، كسليم الرازي، قال: لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذّر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر. اهـ المراد.

وقال الحافظ السخاوي في كتابه: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، في بحث المجهول ما نصّه: ثالثها - أي ثالث أحوال المجهول - مجهول الحال في العدالة باطناً لا ظاهراً، لكونه عُلِمَ عدم الفسق فيه، ولم تعلم عدالته، لفقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثبات العدالة الظاهرة، ونفي العدالة الباطنة، لأن المراد بالباطنة ما في نفس الأمر، وهذا هو المستور. والمختار قبوله، وبه قطع سليم الرازي، قال ابن الصلاح: ويشبه أن يكون عليه العمل في كثير من كتب الحديث المشهورة، فيمن تقادم العهد بهم، وتعذّرت الخبرة الباطنة - لهم - اهـ المراد[3].

---

(١) انظر: الرفع والتكميل ص (٢٣٧) الهامش.

(٢) (١/٣١٦).

(٣) انظر: حاشية الرفع والتكميل ص (٢٤٢-٢٤٣).



وقال شيخنا العلاّمة المحدّث المحقق الشيخ عبد الفتّاح أبو غدّة في تعليقه على الرفع والتكميل[1] ما نصّه: قلت: ويترجّح العمل بالرأي القائل بقبول المستور، على مقابله، لأنه قد تعذّرت الخبرة في كثير من رجال القرن الأول والثاني والثالث، ولم يعلم عنهم مفسِّق، ولا تعرف في روايتهم نكارة، فلو رددنا أحاديثهم أبطلنا سنناً كثيرة، وقد أخذت الأمة بأحاديثهم، كما أشار إليه الحافظ ابن الصلاح في كلمته الآنفة الذكر. اهـ.

أقول: حصين بن المثنى المروزي هذا، حديثه عندي لا ينزل عن رتبة الحسن، والله تعالى أعلم.

وأمّا الفضل بن موسى: فهو السِّيناني أبو عبد الله المروزي روى له الستّة. إمام ثقة ثبت [2].

وأمّا عبد الله بن كَيْسان: فهو القرشي التيمي أبو عمر المدني مولى سيدتنا أسماء بنت أبي بكر ﷺ. من أَجِلَّة التابعين ثقة ثبت. روى له الستّة [3].

وأمّا عطاء: فهو ابن أبي رباح، واسم أبي رباح: أسلم، القرشي مولاهم المكي. أحد الأئمة الأعلام. روى له الستّة [4].

فهذا إسناد حسن عندي، وهو صحيح على رأي الإمام ابن حبّان. ولذلك أدخله في صحيحه.

---

(١) انظر: الرفع والتكميل ص (٢٤٣) الهامش.

(٢) انظر: التهذيب (٨/ ٢٥٧-٢٥٨)، التقريب ص (٤٤٧) رقم الترجمة (٥٤١٩)، الكاشف (٢/ ٣٣٠)، الخلاصة (٢/ ٣٣٧) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٥/ ٣٢٥)، التقريب ص (٣١٩) رقم الترجمة (٣٥٥٧)، الكاشف (٢/ ١٠٨)، الخلاصة (٢/ ٩١) وغيرها.

(٤) انظر: التهذيب (٧/ ١٧٩-١٨٣)، التقريب ص (٣٩١) رقم الترجمة (٤٥٩١)، الكاشف (٢/ ٢٣١)، الخلاصة (٢/ ٢٣١) وغيرها.

دراسة حديث سيدنا عمر رضي الله عنه

وأمّا حديث سيدنا عمر رضي الله عنه فقد رواه البزّار في (مسنده) قال: حدثنا إبراهيم بن هانئ حدثنا محمد بن بلال حدثنا سعيد بن بشير عن مطرّف عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيّب عن عمر. الحديث. تقدّم (ص٢٣).

أمّا إبراهيم بن هانئ: فهو النيسابوري، رحل وسمع من يعلى بن عبيد وطبقته. قال عنه الحاكم: ثقة مأمون. ووافقه الذهبي. وقال الذهبي في العبر: الثقة العابد. ونقل عن الإمام أحمد قوله: إن كان أحد من الأبدال، فإبراهيم بن هانئ[١]. اهـ.

وأمّا محمد بن بلال: فهو محمد بن بكار بن بلال العاملي، أبو عبد الله الدمشقي، قاضيها. الإمام المحدِّث، والد المحدِّثَين هارون والحسن. روى له أبو داود والترمذي والنسائي. ذكره أبو زرعة الدمشقي في أهل الفتوى بدمشق، وقال: شهدت جنازته منصرفة من الحج في استقبال سنة ست عشرة ومائتين. وقال ابن أبي حاتم كتب عنه أبي سنة (٢١٥)، وسئل عنه فقال: صدوق. وذكره ابن حبّان في الثقات[٢].

وأمّا سعيد بن بشير: فهو الأنصاري النجاري. روى عن محمد بن عبد الرحمن البَيْلماني. وعنه الليث بن سعد ولم يرو عنه غيره، فيما قاله ابن مندة وغيره. روى له أبو داود حديثاً واحداً، من قال حين يصبح «فسبحان الله حين تمسون» الآية والحديث.

قلت: ذكره البخاري في الضعفاء، وقال: لا يصحّ حديثه. وأورد له ابن عدي، الحديث الذي أخرجه أبو داود وقال: لا أعلم له غيره، وهو الذي أشار إليه البخاري،

---

(١) انظر: المستدرك (١/ ٦٨)، الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، تاريخ بغداد (٦/ ٢٠٤-٢٠٦)، السير (١٣/ ١٧)، العبر (١/ ٣٨٠)، الشذرات (٢/ ١٤٩) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٩/ ٦٥)، التقريب ص (٤٦٩) رقم الترجمة (٥٧٥٧)، الكاشف (٣/ ٢٢)، الخلاصة (٢/ ٣٨٤)، السير (١١/ ١١٤-١١٥) وغيرها.

وسعيد شِبْه المجهول. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: وهو شيخ لليث بن سعد ليس بالمشهور.

وقال ابن حبّان: روى عن ابن البيلماني، وابن البيلماني ليس بشيء، وإذا روى ضعيفان خبراً باطلاً، لا يتهيأ إلزاقه بأحدهما دون الآخر، إلا بعد السَّبْر. وقال العقيلي: مجهول. اهـ كلام الحافظ في التهذيب[1].

وقال الحافظ في التقريب: سعيد بن بشير الأنصاري، مجهول، من السابعة. د[2]. اهـ.

أقول:

أولاً: يستفاد من كلام الحافظ ابن حجر في كتابيه، وكذا من كلام غيره. أن سعيد بن بشير، مجهول الحال والعين، وذلك لأنّه لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، وجمهور أهل الحديث على أن جهالة العين لا ترتفع إلا برواية اثنين على الأقل.

ثانياً: يستفاد من كلام البخاري وابن حبّان والعقيلي وغيرهم، أن سبب تضعيف سعيد بن بشير هو: جهالة عينه، وتفرّده برواية حديث: «من قال حين يصبح، سبحان الله[3]... » إلخ، وظنِّهم رحمهم الله تعالى أجمعين، أنّه ليس عنده إلا هذا الحديث

(١) انظر: ترجمة سعيد بن بشير في: التهذيب (٤/ ١٠)، الكاشف (١/ ٢٨٢)، الخلاصة (١/ ٣٧٤)، الميزان (٢/ ١٣٠)، المجروحين (١/ ٣١٤) وفيه وفي الذي قبله «البخاري» بدل «النجاري»، الضعفاء الصغير ص (١٠١)، وغيرها.

(٢) التقريب ص (٢٣٤) رقم الترجمة (٢٢٧٧).

(٣) قال أبو داود في سننه (٥/ ٣٨٥-٣٨٦) كتاب الأدب - باب ما يقول إذا أصبح حديث (٥٠٣٧): حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني: قال أخبرنا (ح) وحدثنا الربيع بن سليمان قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني الليث عن سعيد بن بشير النجاري عن محمد بن عبد الرحمن البَيْلماني، قال الربيع: ابنُ البيلماني، عن أبيه عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من قال حين يصبح: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ إلى ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ [الروم: ١٧-١٩] أدرك ما فاته في يومه ذلك، ومن قالهنّ حين يمسي أدرك ما فاته في ليلته». قال الربيع: عن الليث. اهـ.

- أعني حديث التسبيح -، ولذلك تجد البخاري وابن حبّان يشيران في ترجمة سعيد هذا، إلى أن حديثه المشار إليه لا يصحّ. وكذلك فعل العقيلي، فقد روى الحديث السابق بسنده - في ترجمة سعيد - وأشار إلى أنه لا يصح[1].

قال العبد الفقير إلى الله تعالى: وأنا لا أوافق على ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة الأعلام، ولا يظن ظانٌّ أنني أُقِيْمُ نفسي في مصافّ أولئك الأئمة الأعلام ﷺ، حاشا لله تعالى أن أريد هذا الأمر، ولكن فضل الله تعالى ليس حكراً على أحد ولا على زمن دون زمن، ودليلي على ما ذهبت إليه هو:

١. أن سعيد بن بشير، ليس مجهول العين كما ظن أولئك الأئمة وغيرهم، بل هو عكس ذلك، أعني أنه معروف. فقد روى عنه اثنان كلاهما ثقة، الأول الليث بن سعد والثاني محمد بن بكار بن بلال العاملي، وبهذا انتفت جهالة عينه، لأن رواية الاثنين تنفي جهالة العين كما سبق.
٢. أنه قد وجد له حديث ثان، غير الذي جرح بسببه.
٣. أن أبا داود قد خرّج في سننه حديث سعيد بن بشير، الذي جُرِحَ بسببه وسكت عليه، فهو عنده صالح، بناء على ما فهمه أكثر أهل الحديث من مراد أبي داود بسكوته.
٤. أن من جرح سعيد بن بشير، وحكم على حديثه بعدم الصحة. لم يأت على كلامه بدليل مقبول. ولذلك فهو جرح مردود، لأنه غير مفسّر.

كما أن الرجل لم أجد من وثقه صراحة. فسعيد هذا عندي مستور لم تتحقق أهليّته، فحديثه يكتب للاعتبار. وإنما لم أصرّح بتقوية أمره مراعاة لأمرين:

- **الأول:** كلام الأئمة فيه.
- **الثاني:** رجاء وجود شيء يبيّن لي حقيقة حاله.

(١) انظر: الضعفاء الكبير (٢/ ١٠٠).

ومما يستدل به لما أقول من كون سعيد، يكتب حديثه للاعتبار، ما تقدّم عن أبي حاتم: من أن الرجل إذا لم يكن معروفاً بالضعف، وروى عنه ثقة، فإن رواية الثقة تنفعه.

وسعيد بن بشير ليس معروفاً بالضعف، وقد روى عنه ثقتان، فيمكن القول عنه جزما، بأنه ممن يكتب حديثه للاعتبار، بل يمكن القول: بأن سعيد بن بشير فوق ذلك. والله تعالى أعلم.

وأمّا مطر: فهو ابن طهمان أبو رجاء الخراساني السلمي مولى علي. روى له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة. قال الحافظ الذهبي في الميزان: حسن الحديث. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف. اهـ.[1].

وأمّا عمرو بن شعيب: فهو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم. روى له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، والأربعة. قال القطّان: إذا روى عنه ثقة فهو حجّة. وقال أحمد: ربما احتججنا به. وقال البخاري: رأيت أحمد وعلياً وإسحاق وأبا عبيد وعامّة أصحابنا يحتجّون به. وقال أبو داود: ليس بحجّة. وقال الحافظ في التقريب: صدوق[2].

وأمّا سعيد بن المسيّب: فهو ابن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران ابن مخزوم القرشي المخزومي. أحد الأعلام وسيّد التابعين، ثقة، حجّة،فقيه، رفيع الذكر، رأس في العلم والعمل. لا يُسألُ عن مثله. روى له الستة[3].

---

(١) انظر ترجمته في الكاشف (نسخة شيخنا عوامة) (٢/ ٢٦٨-٢٦٩)، الميزان (٤/ ١٢٦-١٢٧)، التهذيب (١٠/ ١٥٢-١٥٣)، التقريب ص: (٥٣٤) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٨/ ٤٣-٤٨)، التقريب ص (٤٢٣) رقم الترجمة (٥٠٥٠)، الكاشف (٢/ ٢٨٦-٢٨٧) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٤/ ٧٤-٧٧)، التقريب ص (٢٤١) رقم الترجمة (٢٣٩٦)، الكاشف (١/ ٢٩٦) وغيرها.

فهذا إسناد أقل ما يقال فيه: إنه من الضعيف المنجبر. والله أعلم.

إلا أن فيه علّة أخرى، وهي الانقطاع بين سعيد بن المسيّب وسيدنا عمر ﷺ، كما أشار إلى ذلك الحافظ السخاوي، وشيخ شيوخنا الحافظ السيد أحمد الغماري رحمهما الله تعالى.

قلت: اختلف في سماع سعيد بن المسيّب من سيدنا عمر ﷺ، والأكثر على عدم سماعه. لكن قد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في التهذيب(١) حديثا فيه تصريح سعيد بالسماع من سيدنا عمر ﷺ، ونصّ كلامه مختصراً هكذا:

وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر ﷺ، ثم ساق السند والمتن، ثم قال: هذا الإسناد على شرط مسلم. اهـ. باختصار.

وعندي أن سبيل الجمع بين ما قاله الحافظ، وبين ما قاله مخالفوه، من كون سعيد بن المسيّب لم يسمع من سيدنا عمر ﷺ هو، أن الغالب على روايات سعيد بن المسيّب عن سيدنا عمر ﷺ عدم السماع، وأنه سمع منه بعض الشيء. وذلك لأمور:

الأول: ما قاله الحافظ ابن حجر.

الثاني: أنه ثبت عن سعيد ﷺ أنه وُلِدَ لسنتين خلتا من خلافة سيدنا عمر ﷺ. وعليه فإن سنّه حين مات سيدنا عمر ﷺ ثمان سنين، وهي سن يصحّ فيها السماع والتحمّل.

قال الحافظ السيوطي في التدريب(٢) ونقل القاضي عياض رحمه الله: أن أهل الصنعة حدّدوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين. وعلى هذا استقر العمل. اهـ.

وقال الحافظ العراقي في الألفية(٣):

فالخمس للجمهور ثم الحجّة ... قصّة محمود وعقل المجّة
وهو ابن خمسةٍ وقيل أربعة ... وليس فيه سنّة متّبعة

---

(١) (٤/ ٧٧).
(٢) (٢/ ٥-٦).
(٣) انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٢/ ٣).

الثالث: أن سنّ سعيد حين توفي سيدنا عمر ﷺثمان سنين، وقد قال النبي ﷺ: « مروا أولادكم بالصلاة لسبع[1]... » الحديث. والصحابة ﷺم كانوا شديدي الحرص على اصطحاب أبنائهم إلى مجالس العلم والخير، وأولى هذه المجالس هي المساجد. وأهم ما فيها حضور الجمعة والجماعة، لذا فإنه لا يستبعد سماع ابن المسيّب من سيدنا عمر ﷺ، والحال ما ذكرت. والله تعالى أعلم.

(١) رواه الإمام أحمد (٣/ ٤٠٤)، وأبو داود في السنن: كتاب الصلاة - باب متى يؤمر الغلام بالصلاة. حديث ٤٩٥،٤٩٦. (١/ ٣٨٤،٣٨٥)، والترمذي في السنن: أبواب الصلاة - باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة. حديث: ٤٠٧. (١/ ٤٣٢). وقال حديث حسن. اهـ.

دراسة حديث سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

وأمّا حديث سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فرواه أبو يعلى قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينة حدثنا معتمر قال: قرأت على الفضيل عن أبي حريز عن أبي إسحاق عن ابن عمر. الحديث. تقدّم (ص٢٤-٢٥).

أمّا محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة: فهو أبو عبد الله البصري مولى بني هاشم. روى عنه أبو داود، وروى البخاري عن محمد بن أبي غالب القُومسي عنه وروى عنه أبو حاتم وأبو زرعة وأبو يعلى وغيرهم. ثقة. وكان رحمه الله تعالى غزّاءً من الشجعان(١).

وأمّا معتمر: فهو ابن سليمان بن طرخان التيمي أبو محمد البصري، يلقّب بالطفيل، ثقة، روى له الستّة(٢).

وأمّا فضيل: فهو ابن ميسرة الأزدي العقيلي أبو معاذ البصري. روى له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي وابن ماجه. قال أحمد: ليس به بأس. وقال النسائي: لا بأس به. وقال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ صالح الحديث. وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: مستقيم الحديث. وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: قلت للفضيل بن ميسرة: أحاديث أبي حريز. قال: سمعتها، فذهب كتابي فأخذته بعد ذلك من إنسان. وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق(٣).

---

(١) انظر: التهذيب (٩/ ٥٠-٥١)، التقريب ص (٤٦٨) رقم الترجمة (٥٧٣٣)، الكاشف (٣/ ١٩) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (١٠/ ٢٠٤-٢٠٥)، التقريب ص (٥٣٩) رقم الترجمة (٦٧٨٥)، الكاشف (٣/ ١٤٢) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٨/ ٢٧٠)، التقريب ص (٤٤٨) رقم الترجمة (٥٤٣٩)، الكاشف (٢/ ٣٣٢) وغيرها.

وأما أبو حريز: فهو عبد الله بن الحسين الأزدي البصري قاضي سجستان. روى له البخاري في التعاليق والأربعة. وقال الذهبي: قد استشهد به البخاري. قال أبو زرعة ويحيى بن معين: ثقة. وقال يحيى أيضاً والنسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: حسن الحديث، يكتب حديثه. وصحّح له الترمذي. وقال حرب عن أحمد: كان يحيى بن سعيد يحمل عليه، ولا أراه إلا كما قال. وقال أحمد: حديثه منكر. وقال أبو داود: ليس حديثه بشيء.

أقول: قد وثّقه أيضا غير من ذكرتُ، وكذلك ضعفه أيضاً غير من ذكرت.

قال الحافظ الذهبي في الكاشف: مختلف فيه، وقد وثِّق.

وقال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ. قلت: الرجل حسن الحديث.[١].

وأمّا أبو إسحاق: فهو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال علي، ابن أبي شعيرة الهمداني السبيعي الكوفي. أحد الأعلام، من أئمة التابعين بالكوفة، ثقة مكثر عابد. روى له الستّة[٢]. إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس. ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من كتابه: طبقات المدلسين[٣] فقال: عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي. مشهور بالتدليس، وهو تابعي ثقة. وصفه النسائي وغيره بذلك. اهـ.

وقد بيّن الحافظ في مقدمة كتابه المتقدّم حال أهل المرتبة الثالثة. فقال[٤]: الثالثة: من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع، ومنهم من ردّ حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم. كأبي الزبير المكّي. اهـ.

---

(١) انظر: التهذيب: (٥/ ١٦٤-١٦٥)، التقريب (ص٣٠٠) رقم الترجمة (٣٢٧٦)، الكاشف (٢٧٢)، الميزان (٢/ ٤٠٦-٤٠٨) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٨/ ٥٦-٥٩)، التقريب (ص٤٢٣) رقم الترجمة (٥٠٦٥)، الكاشف (٢/ ٢٨٨-٢٨٩)، التذكرة (١/ ١١٤-١١٦)، الميزان (٣/ ٢٧٠) وغيرها.

(٣) ص (٦٧).

(٤) ص (٢٢).

وقال الحافظ سبط ابن العجمي[1] ما نصه: عمرو بن عبد الله أبو الحسن السبيعي. تابعي كبير مشهور به. اهـ. أي بالتدليس.

وجاء في التهذيب ما يدل على وجود علّة خاصّة في رواية أبي إسحاق عن ابن عمر رضي الله عنهما وهي: الانقطاع. قال الحافظ ابن حجر في (التهذيب)[2] ما نصّه: وقال ابن أبي حاتم في المراسيل: سمعت أبي يقول: لم يسمع أبو إسحاق من ابن عمر، إنما رآه رؤية. اهـ المراد.

فعلى هذا يكون في سند أبي يعلى هذا علّتان، الأولى عامّة: وهي تدليس أبي إسحاق. والثانية خاصّة: وهي عدم سماع أبي إسحاق من ابن عمر رضي الله عنهما. كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر عن أبي حاتم، ولم يعترضه.

قال العبد الفقير إلى الله تعالى: وهذا الذي نقله الحافظ ليس صحيحاً، بل ثبت تصريح أبي إسحاق بسماعه من ابن عمر رضي الله عنهما . وإنما ذكرت ما جاء في التهذيب للتنبيه على عدم صحته. فالعلّتان منتفيتان عن هذا السند، بسبب تصريح أبي إسحاق بتحديث ابن عمر رضي الله عنهما له، كما روى ذلك البخاري في تاريخه الكبير. وسيأتي الكلام على سنده بعد هذا.

فإسناد أبي يعلى هذا حسن والله تعالى أعلم.

وأما رواية البخاري في التاريخ فقال: قال لي محمد بن مهران حدثنا معتمر قال قرأت على فضيل بن ميسرة عن أبي حريز: أن أبا إسحاق حدّثه أن عبد الله بن عمر حدّثه أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقضى: أنك ومالك لأبيك. تقدّم (ص٢٤).

أمّا محمد بن مِهران: فهو الجمّال أبو جعفر الرازي. ثقة حافظ. روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود[3].

---

(١) في كتابه: التبيين لأسماء المدلسين. (ص٤٤).

(٢) (٨/ ٥٨).

(٣) انظر: التهذيب (٩/ ٤٢٢)، التقريب ص (٥٠٩) رقم الترجمة (٦٣٣٣)، الكاشف (٣/ ٨٨) وغيرها.

وأمّا باقي رجال الإسناد فقد سبق بيان حالهم، إذ هم نفس رجال سند أبي يعلى. فهذا إسناد حسن أيضاً.

وأمّا رواية ابن قتيبة فقال: حدثني محمد بن يحيى القطعي قال حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا سعيد عن مطر عن الحكم بن عتيبة عن النخعي عن ابن عمر قال:... الحديث. تقدّم (ص٢٤).

أمّا محمد بن يحيى: فهو ابن أبي حزم القطعي أبو عبد الله البصري. روى عنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والبخاري في غير الصحيح. ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق(١).

وأمّا عبد الأعلى: فهو ابن عبد الأعلى بن محمد وقيل شراحيل القرشي البصري أبو محمد السامي. روى له الستّة. ثقة(٢).

وأمّا سعيد: فهو ابن أبي عروبة واسمه مِهران اليَشكري أبو النضر البصري. روى له الستّة. أحد الأعلام، ثقة حافظ، كثير التدليس، واختلط(٣).

أقول: أمّا بالنسبة لما يتعلق بالتدليس، فإن سعيداً، ممن احتمل الأئمة تدليسه. فقد ذكره الحافظ في كتابه: طبقات المدلسين(٤). في المرتبة الثانية فقال: سعيد بن أبي عروبة البصري. رأى أنساً ﷺ، وأكثر عن قتادة. وهو ممن اختلط، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس. اهـ.

---

(١) انظر: التهذيب (٩/ ٤٤٩)، التقريب ص (٥١٢) رقم الترجمة (٦٣٨٢)، الكاشف (٣/ ٩٤) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٦/ ٨٧-٨٨)، التقريب ص (٣٣١) رقم الترجمة (٣٧٣٤)، الكاشف (٢/ ١٣٠) وغيرها.

(٣) انظر: التهذيب (٤/ ٥٦-٥٩)، التقريب ص (٢٣٩) رقم الترجمة (٢٣٦٥)، الكاشف (١/ ٢٩٢) وغيرها.

(٤) ص (٥٠).

وأهل المرتبة الثانية قد بيّن الحافظ حالهم في مقدمة كتابه المذكور فقال[1]: الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له الصحيح[2] لإمامته وقلّة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة كابن عيينة. اهـ.

وأمّا بالنسبة لأمر اختلاط سعيد، فإن عبد الأعلى روى عنه قبل أن يختلط كما يُعْلَم ذلك من مراجعة التهذيب[3].

وأمّا مطر: فهو ابن طهمان الورّاق أبو رجاء الخراساني السلمي. روى له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة. مختلف فيه. قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف. وقال الحافظ الذهبي في الميزان رادّاً على مقالة عثمان بن دحية ما نصّه: فهذا غلوّ من عثمان، فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث[4]. قلت: وهذه كلمة الفصل فيه.

وأمّا الحكم بن عتيبة: فهو أبو محمد الكندي الكوفي. ثقة ثبتٌ فقيه. إلا أنه ربّما دلس[5] روى له الستة.

قلت: ذكره الحافظ في أهل المرتبة الثانية[6].

وأمّا النخعي: فهو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن

---

(١) ص (٢٢).

(٢) هكذا بالأصل، والسياق يقتضي زيادة «في» قبل الصحيح هكذا: وأخرجوا له في الصحيح. والله تعالى أعلم.

(٣) (٤/ ٥٨).

(٤) انظر: التهذيب (١٠/ ١٥٢-١٥٣)، التقريب ص (٥٣٤) رقم الترجمة (٦٦٩٩)، الميزان (٤/ ١٢٦-١٢٧)، الكاشف (٣/ ١٣١-١٣٢) وغيرها.

(٥) انظر: التهذيب (٢/ ٣٧٢-٣٧٣)، التقريب ص (١٧٥) رقم الترجمة (١٤٥٣)، الكاشف (١/ ١٨٣) وغيرها.

(٦) انظر: طبقات المدلسين ص (٤٧).

ذهل النخعي أبو عمران الكوفي. أحد الأعلام ثقة فقيه، إلا أنه يرسل كثيراً. روى له الستة[1].

أقول: النخعي لم يسمع من سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقد اختلف الأئمة في قبول مراسيل النخعي أو ردّها.

قال الحافظ في التهذيب[2] ما نصه: وقال الحافظ أبو سعيد العلائي هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صحّحوا مراسيله، وخصّ البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود. اهـ.

وفي التدريب[3] للحافظ السيوطي ما نصه: وأما مراسيل النخعي فقال ابن معين: مراسيل إبراهيم أحبّ إليَّ من مراسيل الشعبي. وعنه أيضا: أعجب إليَّ من مرسلات سالم بن عبد الله، والقاسم وسعيد بن المسيب. وقال أحمد: لا بأس بها. اهـ. المراد.

وقال الحافظ الذهبي في الميزان[4] ما نصّه: قلت: استقر الأمر على أن إبراهيم حجّة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس ذلك بحجّة. اهـ.

أقول: فرجال هذا الإسناد رجال الصحيح، غير مطر الورّاق فإنه حسن الحديث، كما قال الحافظ الذهبي. لكن يمنع من تحسين السند[5] الانقطاع بين النخعي وسيدنا ابن عمر رضي الله عنهما. والله أعلم.

وأمّا رواية البخاري في التاريخ الكبير فقد قال: وقال لي عيّاش: حدثنا عبد الأعلى

(١) انظر: التهذيب (١/ ١٥٥-١٥٦)، التقريب ص (٩٥) رقم الترجمة (٢٧٠)، الميزان (١/ ٧٤-٧٥) وغيرها.

(٢) (١/ ١٥٦).

(٣) (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٤) (١/ ٧٥).

(٥) أعني الحسن الذاتي، وإلا فهذا الإسناد حسن لغيره كما لا يخفى على أهل هذا الشأن.

قال حدثنا سعيد عن مطر عن الحكم بن عتيبة عن النخعي عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوه. تقدم (ص٢٤).

أمّا عيّاش: فهو ابن الوليد الرقّام أبو الوليد البصري. روى عنه البخاري وأبو داود، وروى أبو داود أيضا عن عيسى بن شاذان عنه، وكذلك روى النسائي في اليوم والليلة عن أبي موسى عنه، وروى عنه أبو حاتم وأبو زرعة وآخرون. ثقة[١].

وأمّا باقي رجال السند، فقد سبق بيان حالهم عند دراسة سند ابن قتيبة، إذ هم نفس رجال هذا الإسناد. وعليه فهذا السند كسابقه - أعني سند ابن قتيبة الدينوري - وما قيل في ذلك يقال في هذا. والله تعالى أعلم.

وأمّا رواية البزّار فقال: حدثنا وهب بن يحيى حدثنا ميمون بن يزيد[٢] عن عمر بن محمد[٣] عن أبيه عن ابن عمر. الحديث. تقدم (٢٥).

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد[٤] عن هذا الإسناد ما نصّه: وفيه ميمون بن يزيد، ليّنه أبو حاتم. ووهب بن يحيى بن زمام، لم أجد من ترجمه، وبقيّة رجاله ثقات. اهـ.

أقول: وهب بن يحيى، لم أجد له ترجمة.

وأما ميمون: فهو ابن زيد أو ابن يزيد أبو إبراهيم. عن ليث بن أبي سليم[٥]. ليّنه أبو حاتم الرازي. وذكره ابن حبّان في الثقات فقال: ابن زيد بن أبي عيسى بن جبير الأنصاري الحارثي من أهل المدينة، روى عنه أهل الحجاز[٦]. اهـ.

(١) انظر: التهذيب (٨/ ١٧٨)، التقريب ص (٤٣٧) رقم الترجمة (٥٢٧٢)، الكاشف (٢/ ٣١٢) وغيرها.

(٢) هكذا «يزيد» في كشف الأستار (٢/ ٨٤)، ومجمع الزوائد (٤/ ١٥٤)؛ وفي نصب الراية (٣/ ٣٣٩) «زيد» بدل يزيد. وقد بيّن الذهبي في ميزانه الأمر في ذلك. انظر ترجمة ميمون الآتية بعد قليل.

(٣) ذكر الحافظ الزيلعي في نصب الراية (٣/ ٣٣٩) سند البزّار هذا، وبينّ أن شيخ ميمون هو عمر بن محمد بن زيد. ومنه يُعْلَم أن اسم عمر تحرّف في كشف الأستار (٢/ ٨٤) إلى عمرو. والله تعالى أعلم.

(٤) (٤/ ١٥٤).

(٥) وعمر بن محمد بن زيد، كما في هذا السند.

(٦) انظر: الميزان (٤/ ٢٣٣)، اللسان (٦/ ١٤١).

وأمّا عمر بن محمد: فهو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني. روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. ثقة جليل[١].

وأمّا أبو ه: فهو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ. روى له الستة. ثقة[٢].

فهذا إسناد غير صالح للاحتجاج، بسبب جهالة وهب بن يحيى.

ولكن الحديث من طريق ابن عمر ﷺ صحيح بمجموع طرقه. والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التهذيب (٧/ ٤٣٥-٤٣٦)، التقريب ص (٤١٧) رقم الترجمة (٤٩٦٥)، الكاشف (٢/ ٢٧٧) وغيرها.

(٢) انظر: التهذيب (٩/ ١٥٢)، التقريب ص (٤٧٩) رقم الترجمة (٥٨٩٢)، الكاشف (٣/ ٣٩) وغيرها.

دراسة حديث سيدنا عبد الله بن مسعود ﷺ

وأمّا حديث سيدنا عبد الله بن مسعود ﷺ فقد رواه الطبراني في (الصغير)[1] فقال: حدثنا أحمد بن عبد الرحيم أبو زيد الحوطي بجبلة سنة (٢٧٩) تسع وسبعين ومائتين حدثنا علي بن عيّاش الحمصي حدثنا معاوية بن يحيى الأطرابلسي حدثنا إبراهيم بن عبد الحميد ابن ذي حماية عن غيلان بن جامع عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن مسعود ﷺ. الحديث. تقدّم (ص٢٦).

قال الطبراني: لا يروى عن ابن مسعود، إلا بهذا الإسناد. تفرّد به ابن ذي حِماية وكان من ثقات المسلمين. اهـ.

وقال الهيثمي: فيه إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية ولم أجد من ترجمه، وبقيّة رجاله ثقات. اهـ.

قلت: هذا عجيب من الحافظ الهيثمي، فقد نصَّ الطبراني نفسه - في (معجمه الصغير) بعد روايته للحديث وذكْرِ تفرّد إبراهيم بن ذي حماية بالحديث -، أن ابن ذي حماية من ثقات المسلمين.

فهذا توثيق من الطبراني رحمه الله تعالى، ولعلّ الحافظ الهيثمي رحمه الله تعالى لم يستحضر هذا حينما كتب ذلك. والله تعالى أعلم.

على أن إبراهيم بن ذي حماية قد ذكره البخاري في (تاريخه الكبير)[2] فقال: إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية عمّن أخبره عن أبي مالك الأشعري أو أبي عامر: سمعت النبي ﷺ - في الخمر والمعازف - قاله لي سليمان بن عبد الرحمن قال حدثنا الجراح بن مليح الحمصي قال حدثنا إبراهيم. قال أبو عبد الله: وإنما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري، حديثه في الشاميين. اهـ.

(١) ورواه في الأوسط بنفس السند.

(٢) المجلد الأول (قسم ١-ج١)، ص (٣٠٤-٣٠٥).

أقول: ولم يذكر البخاري في حقّ إبراهيم جرحاً ولا تعديلاً. بعد هذا أعود إلى رجال السند.

أمّا أحمد بن عبد الرحيم أبو زيد الحوطي. فلم أجد ترجمته في المصادر التي بين يدي. وكذا قال الدكتور الشيخ محمود الطحّان في تحقيق المعجم الأوسط للطبراني[1].

وقد أخطأ أبو محمود محمد شكور محمود الحاج أمرير خطأً شنيعاً - في تحقيقه للمعجم الصغير الذي سمّاه الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني - فقال معرّفاً بأحمد بن عبد الرحيم بن يزيد الحوطي ما نصّه: هو أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي الحافظ، سمع من عمرو ابن أبي سلمة وطبقته كأخيه، وله مصنف في معرفة الصحابة، رواه عنه أحمد بن علي المدائني.

وكان من الحفاظ المتقنين، رفسته دابّته في رمضان سنة سبعين ومائتين فتلف رحمه الله، وقد وهم الطبراني، وروى عنه كثيرا، وإنما غلط، سمع السيرة من أخيه عبد الرحيم بن عبد الله، واعتقد أن اسمه أحمد[2]. اهـ.

أقول: وهذا الذي قاله أبو محمود خطأ محض لا شك في ذلك، لأن الطبراني في (معجمه الصغير) يصرّح بأنه سمع من شيخه - المذكور - أحمد بن عبد الرحيم بن يزيد الحوطي سنة (٢٧٩) تسع وسبعين ومائتين بجبلة. والترجمة التي ذكرها أبو محمود مات صاحبها سنة (٢٧٠) سبعين ومائتين. فكيف يمكن لأحد أن يسمع منه بعد موته بتسع سنين.

وأمّا علي بن عيّاش: فهو ابن مسلم الألهاني أبو الحسن الحمصي البكّاء. روى عنه البخاري، وروى له الأربعة بواسطة أحمد بن حنبل. ثقة ثبت[3].

---

(١) (١/ ٦٥).

(٢) تذكرة (٢/ ٥٧٠)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٠٢)، والنبلاء (١٣/ ١٥٣).

انظر: الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني (١/ ٢٣)، الهامش، تعليق رقم (٧).

(٣) انظر: التهذيب (٧/ ٣٢٢-٣٢٣)، التقريب ص (٤٠٤) رقم الترجمة (٤٧٧٩)، الكاشف (٢/ ٢٥٤) وغيرها.

وأمّا معاوية بن يحيى: فهو أبو مطيع الدمشقي الأطرابلسي ويقال الطرابلسي. روى له النسائي وابن ماجه[1]. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن الأطرابلسي. فقال: هو صدوق مستقيم الحديث. وقال أبو زرعة: ثقة. وقال الكناني عن أبي حاتم: الطرابلسي أحبّ إليَّ من الصدفي.

وقال صالح بن محمد: صحيح الحديث حمصي من أهل الساحل. وقال أبو علي النيسابوري: شامي ثقة. وقال أبو داود: لا بأس بحديثه. وقال هشام بن عمّار: حدثنا أبو مطيع معاوية بن يحيى الأطرابلسي. وكان ثقة. وقد جاء عن ابن معين فيه أكثر من قول. وقال عثمان الدارمي عن دُحَيْم: لا بأس به. وكذا قال النسائي.

وقال البغوي والدارقطني: ضعيف، زاد الدارقطني فقال: هو أكثر مناكير من الصدفي. وتعقّب ذلك الذهبي فقال: كذا قال.

وقال ابن عدي[2]: في بعض رواياته ما لا يتابع عليه. ونقل المناوي في (الفيض[3] عن ابن حجر أنه قال: فيه من طريق ابن مسعود هذا: معاوية بن يحيى، وهو ضعيف. وقال الحافظ في (التقريب)[4]: صدوق له أوهام. اهـ. وهي عبارة يقولها الحافظ فيمن يكون حسن الحديث.

أقول: الذي يظهر لي أن حديث معاوية بن يحيى الأطرابلسي حسن. والله تعالى أعلم.

وأمّا إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية. فوثقه الطبراني. وقد سبق الكلام عليه في بداية هذا السند.

---

(١) انظر: التهذيب (١٠/ ١٩٨-١٩٩)، الميزان (٤/ ١٣٩-١٤٠)، الكاشف (٣/ ١٤١) وغيرها.

(٢) في الكامل: (٦/ ٤٠٣).

(٣) (٣/ ٥٠).

(٤) ص: (٥٣٩). رقم الترجمة (٦٧٧٣).

وأمّا غيلان بن جامع: فهو ابن أشعث المحاربي أبو عبد الله الكوفي قاضيها. روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. ثقة[١].

وأمّا حمّاد: فهو ابن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي الفقيه. روى له البخاري في (الأدب المفرد) ومسلم والأربعة. وثّقه قوم، وضعّفه آخرون. قال الحافظ في (التقريب)[٢]: فقيه صدوق له أوهام. وقال الذهبي في (الكاشف): ثقة إمام مجتهد. وقال في (الميزان) بعد كلام: ولولا ذِكْرُ ابن عدي له في كامله لما أوردته[٣].

أقول: فأقل أحوال الرجل إذا تشددنا أن يكون حسن الحديث.

وأمّا إبراهيم النخعي: فقد تقدّم بيان حاله عند دراسة سند ابن قتيبة. وهو أحد الأئمة الأعلام، روى له الستة.

وأمّا علقمة بن قيس: فهو ابن عبد الله النخعي، الكوفي. ثقة ثبت فقيه عابد. روى له الستّة[٤].

فهذا إسناد غير صالح للاحتجاج بسبب جهالة شيخ الطبراني أحمد بن عبد الرحيم.

---

(١) انظر: التهذيب (٨/ ٢٢٦-٢٢٧)، التقريب ص (٤٤٣) رقم الترجمة (٥٣٦٨)، الكاشف (٢/ ٣٢٣) وغيرها

(٢) ص (١٧٨) رقم الترجمة (١٥٠٠)

(٣) انظر: التهذيب (٣/ ١٤-١٥)، الكاشف (١/ ١٨٨)، الميزان (١/ ٥٩٥-٥٩٦) وغيرها

(٤) انظر: التهذيب (٧/ ٢٤٤-٢٤٦)، التقريب ص (٣٩٧) رقم الترجمة (٤٦٨١)، الكاشف (٢/ ٢٤٢) وغيرها

دراسة حديث سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه

وأمّا حديث سيدنا سمرة بن جندب رضي الله عنه فأخرجه البزّار في (مسنده) قال: حدثنا الحسن بن يحيى الأرزيّ[1] حدثنا أبو إسماعيل الجوداني عبد الله بن إسماعيل حدثنا جرير بن حازم عن الحسن عن سمرة. الحديث. تقدم (ص٢٧).

أمّا الحسن: فهو ابن يحيى بن هشام الرُّزّي أبو علي البصري روى عنه أبو داود وأبو بكر البزّار وغيرهما. ثقة، قال الصَّرِيفيني والذهبي: كان حافظا. وذكره ابن حبّان في (الثقات) وقال: مستقيم الحديث، كان صاحب حديث. وقال الحافظ في (التقريب): صدوق صاحب حديث[2].

وأمّا عبد الله: فهو ابن إسماعيل بن عثمان أبو إسماعيل ويقال أبو مالك. قال الحافظ الذهبي في (الميزان)[3]: عبد الله بن إسماعيل بن عثمان بصري. روى عن شعبة. ليّنه أبو حاتم، ولعلّه الجوداني الذي روى عن جرير بن حازم. روى عنه محمد بن سنجر الحافظ. قال العقيلي: منكر الحديث. اهـ. وقال الحافظ في (اللسان)[4]: وبقيّة كلامه - العقيلي - لا يتابع على شيء من حديثه. وكنّاه - العقيلي - أبا مالك الخوّاص[5]، وأسند روايته المذكورة عن جرير عن الحسن عن سمرة، حديث: «أنت ومالُك لأبيك». اهـ.

أقول: الجوداني هذا ذكره السمعاني في (الأنساب)[6] فقال: أبو مالك عبد الله

---

(١) هكذا في كشف الأستار (٢/ ٨٤)، وفي كتب الرجال: الرُّزّي.

(٢) انظر: التهذيب (٢/ ٢٨١)، التقريب ص (١٦٤) رقم الترجمة (١٢٩٢)، الكاشف (١/ ١٦٧) وغيرها.

(٣) (٢/ ٣٩٢).

(٤) (٣/ ٢٦٠).

(٥) لم أرَ نسبة الخوّاص في الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٣٤).

(٦) (٢/ ١١٢).

بن إسماعيل بن عثمان البصري الجَهْضَمِيُّ الجوداني من أهل البصرة. روى عن شعبة وجرير بن حازم وحماد بن سلمة وعبد العزيز بن مسلم وأبي عوانة الوضاح وعمرو بن مرزوق وعباد بن عباد ومحمد بن أبي عيينة – وأبيه –، هكذا ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتاب (الجرح والتعديل). وقال: الجوداني قبيلة من الجهاضم. ثم قال: كتب عنه أبي قديماً أيام الأنصاري، ولم يحدثني عنه، وقال: هو ليّن. روى عنه إسحاق بن سيار النصيبي. اهـ.

أقول: أبو عبد الله الجوداني ليّن الحديث كما قال أبو حاتم، وكلام العقيلي مردود.

وأمّا جرير: فهو ابن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي ثم العَتَكِي وقيل الجَهْضَمي. روى له الستة. قال الحافظ ابن حجر: ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف. اختلط، لكن لم يحدّث في حال اختلاطه[1].

أقول: وهو هنا لا يروي عن قتادة، بل عن الحسن.

وأمّا الحسن: فهو ابن أبي الحسن بن يسار البصري أبو سعيد مولى الأنصار، روى له الستّة، الإمام شيخ الإسلام، الحافظ العلامة الثقة الفقيه. كان يرسل كثيراً، وصفه النسائي بالتدليس. ذكره الحافظ في المرتبة الثانية من مراتب كتابه: طبقات المدّلسين[2]. وهي الطبقة التي احتمل الأئمة تدليس أصحابها.

فهذا إسناد فيه ضعف من أجل حال عبد الله بن إسماعيل الجوداني. والله تعالى أعلم.

وأمّا رواية العقيلي فإنه قال في ترجمة عبد الله بن إسماعيل الجوداني ما نصه: ومن حديثه ما حدثَناه عبد الله بن سلمة بن يونس الأسواني قال حدثنا محمد بن سنجر قال

---

(١) انظر: التهذيب (٢/ ٦٠-٦٢)، التقريب ص (١٣٨) رقم الترجمة (٩١١)، الكاشف (١/ ١٢٦)، هدي الشاري (٢/ ١٤٨-١٤٩) و(٢/ ٢١٥).

(٢) ص: ٤٦.

حدثنا عبد الله بن إسماعيل أبو مالك الجوداني قال حدثنا جرير بن حازم الأزدي عن الحسن عن سمرة بن جندب. الحديث تقدّم (ص ٢٧).

أمّا عبد الله بن سلمة بن يونس الأسواني: فلم أجد له ترجمة فيما عندي من مصادر.

وأمّا محمد بن سنجر: فهو أبو عبد الله الحافظ الكبير. نسبته الجرجاني(١).

وأمّا باقي رجال الإسناد، فتقدّم الكلام عليهم عند دراسة سند البزّار لأنهم نفس رجال هذا السند.

فهذا إسناد غير صالح للاحتجاج؛ بسبب جهالة الأسواني.

(١) التذكرة (٢/ ٥٧٨-٥٧٩)، العبر (١/ ٣٧١)، طبقات الحفاظ ص (٢٥٨) وغيرها.



دراسة حديث الرجل الذي لم يُسَمَّ

وأمّا حديث الرجل الذي لم يسمَّ فقد رواه البيهقي في (سننه الكبرى). قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن الحسن القاضي وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف السوسي، قالوا: حدثنا أبو العباس بن يعقوب حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني أخبرنا الفيض بن وثيق عن المنذر بن زياد الطائي حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: حضرتُ أبا بكر الصديق ﷺ... ثم ذكر القصة والحديث. تقدّم (ص٢٨).

قال البيهقي: والمنذر بن زياد ضعيف. اهـ.

أقول: بل المنذر بن زياد أبو يحيى، متروك متهم بالوضع[1]. وهذا إسناد واهٍ لا عبرة به.

ورواه الطبراني في (الأوسط). وقد تقدّم (ص٢٨).

وفي سنده المنذر هذا، وقد بيّنت حاله. فالسند واهٍ.

أقول: ولحديثنا الذي عليه الكلام - حديث: «أنت ومالك لأبيك» - شواهد، أعرضتُ عن ذكرها لسببين:

الأول: لأن الحديث صحيح، بل مشهور مستفيض، لا يحتاج إلى الشواهد.

الثاني: مخافة التطويل في موضع لم تستدعِهِ ضرورة.

هذا وقد أشار العقيلي في كتابه: (الضعفاء الكبير)[2]، إلى هذا الذي ذكرته، فقال بعد روايته لحديث «أنت ومالُك لأبيك» من طريق عبد الله بن إسماعيل الجوداني، ما نصّه:

---

(١) انظر: ترجمته في: الميزان (٤/ ١٨١)،اللسان (٦/ ٨٩-٩٠)، الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث. ص (٢٦١).

(٢) (٢/ ٢٣٤).

وفي هذا الباب أحاديث من غير هذا الوجه، وفيها لين، وبعضها أحسن من بعض، ومن أحسنها حديث الأعمش بن منصور عن عمارة بن عمير وعمّته عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «أولادكم من كسبكم، فكلوا من كسب أولادكم». اهـ.

تنبيه: ذكر صاحبُ كتاب «الأحاديث المشكلة في الرتبة» الشيخُ محمد بن درويش الحوت رحمه الله تعالى هذا الحديث، فقال: حديث. «أنت ومالك لأبيك»، فيه المنكدر بن محمد وهو ضعيف من قِبَل حفظه، وفي سنده من لا يُعرف، وعند البزّار منقطع. وقال السخاوي: هو قوي. اهـ.

أقول: وهذا الكلام من الشيخ رحمه الله تعالى، ليس صحيحاً ولا يصلح لأن تسوّد به الأوراق، لأن فيه الاختصار المضيِّع للفائدة، كما أنه مخالف لأصل كتابه الذي عليه اعتماده، وهو « فيض القدير» ومخالف لكتاب السخاوي الذي نقل منه. وبالجملة كلام الشيخ الحوت، بعيد عن الصواب، وكتابه المذكور لا يفرح به طالب علم الحديث.

ولم أذكر كلامه على هذا الحديث إلا للتنبيه على أنه كلام غير صحيح لا عبرة به ولا التفات إليه.

وخلاصة هذا الجزء المتواضع تكمن في الأمور الآتية:

١. أن حديث « أنت ومالك لأبيك» صحيح بلا شك، بل هو مشهور مستفيض.

٢. أن الحديث المشار إليه، له عن النبي ﷺ ثمانية طرق: ثلاثة منها صحاح، كل على انفراده، وهي: طريق جابر، وطريق عبد الله بن عمرو، وطريق عبد الله بن عمر ﷺ.

٣. وطريق رابع حسن، هو: طريق عائشة ﵂. وثلاثة أخرى مَخْرَجُها من الضعيف المنجبر، وهي: طريق عمر، وابن مسعود، وسمرة ﷺ. وطريق ثامن واهٍ، وهو: طريق الرجل الذي لم يسمَّ.

٤. إنني بفضل الله تعالى تمكّنت من الوصول إلى بعض الفوائد العلميّة التي لم أَرَ أحداً سبقني إليها وهي:

أ- أنني درست حال إسحاق بن إبراهيم التاجر شيخ ابن حبّان. وتوصّلت إلى أنه ثقة عند ابن حبّان، وأن توثيق ابن حبّان له، صدر عن معرفةٍ ودرايةٍ بحاله.

وقد دلّلت على ذلك بدلائل ينبغي الوقوف عليها. وانتهيت إلى أن الرجل ثقة من رجال الحديث الصحيح.

ب - أنني درست حال حصين بن المثنى، وهو شيخ لشيخ ابن حبّان المتقدّم، وبيّنت أن حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن. وقد دلّلت على ذلك أيضا بدلائل ينبغي الوقوف عليها.

ج -أنني خالفت أئمة الحديث ونقّاد رجاله، في شأن سعيد بن بشير الأنصاري النجاري. فإنهم ﷺ حكموا بجهالة عين سعيد هذا. فخالفتهم فيما حكموا وبيّنت أن سعيد بن بشير، ليس مجهول العين، بل هو مستورٌ لم تتحقق أهليّته، هذا أقل ما يقال فيه. وهذه الفائدة لم أرها لأحد قبلي[1].

د - أنني خالفت الحفاظ، أصحاب الجرح والتعديل في قولهم: بأن أبا إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي لم يسمع من ابن عمر. فبيّنت أنه سمع منه، وذكرت الدليل على ذلك، وهو تصريح أبي إسحاق بالسماع من ابن عمر رضي الله عنهما، كما روى ذلك الإمام البخاري في (تاريخه الكبير) بسند حسن.

هـ- أن لحديثنا الذي عليه الكلام، شواهد، أعرضت عن ذكرها مخافة التطويل، ولعدم الحاجة إليها.

وهذا آخر الجزء، جعله الله تعالى عملاً صالحاً مقبولا، وأثابني عليه رضاه سبحانه ورضا رسوله الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم. وافق الفراغ منه ليلة السبت ٥ شوّال ١٤١١هـ، الموافق ٢٠/ ٤/ ١٩٩١م، بقلم كاتبه الفقير إلى الله تعالى، ناجي راشد حسن العربي.

---

(١) وقد ذكرت أدلتي على ما أقول في موضعها من البحث ص٦٠ ـ ٦٣. فيتعينّ الوقوف عليها.

ثم أعدت النظر فيه في مجالس متفرقة، إعدادا لتقديمه هدية إلى سماحة شيخنا العلاّمة المحقق المدقق الثبت الفقيه المحدّث البركة سيدي الشيخ محمد عوّامة حفظه الله تعالى ونفع به، وذلك في مناسبة تكريم أبنائه وأحبابه لفضيلته لبلوغه سن السبعين. نسأل الله تعالى أن يمد في عمر شيخنا في خير ولطف وعافية، وأن ينفع به البلاد والعباد.

وكان آخر تلك المجالس في دولة الكويت، يوم الخميس ١٩ ربيع الأول ١٤٢٩هـ، الموافق ٢٧/ مارس/ ٢٠٠٨م. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهرس

الإهداء.. ٥
تقريظ ٧
نسخة من تقريظ الكتاب بخط المحدّث السيد عبدالعزيز بن الصديق............ ٨
بين يدي الكتاب ٩
المقدمة ١١
ذكر طرق حديث سيدنا جابر بن عبدالله رضي الله عنهما........................ ١٥
ذكر طرق حديث سيدنا عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما........................ ١٩
ذكر حديث السيدة عائشة رضي الله عنها ٢٢
ذكر حديث سيدنا عمر رضي الله عنه ٢٣
ذكر طرق حديث سيدنا عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ٢٤
ذكر حديث سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه........................ ٢٦
ذكر حديث سيدنا سمرة رضي الله عنه........................ ٢٧
ذكر حديث الرجل الذي لم يُسَمَّ........................ ٢٨
فصل في دراسة الأسانيد المتقدّمة ٣١
دراسة أسانيد حديث جابر، وأولها سند ابن ماجه........................ ٣٥-٣٦
درجة سند ابن ماجه عند بعض العلماء وعند الباحث ومناقشة كلام الحافظ البوصيري .٣٦-٣٧
دراسة سند الطحاوي، وبيان أنه صحيح ٣٧-٣٨
دراسة سند البزّار، وبيان أنه صحيح........................ ٣٨-٣٩
دراسة سند البيهقي، وبيان أنه لا بأس به ٣٩-٤٠
الكلام على سند رواية البيهقي التي في الدلائل........................ ٤٠
الكلام على رواية الطبراني التي في الصغير والأوسط ٤٠-٤١

الكلام على رواية أخرى للطبراني في الأوسط ٤١
دراسة سند مرسل ابن المنكدر عند الشافعي، ومن طريقه رواه البيهقي أيضا ٤٢-٤٣
خلاصة القول في حديث سيدنا جابر رضي الله عنه- ٤٣-٤٤
دراسة أسانيد حديث سيدنا عبدالله بن عمرو، وأولها سند أبي داود وبيان أنه حسن جداً ٤٥-٤٦
دراسة سند ابن ماجه ٤٦-٤٧
دراسة سند الإمام أحمد، وبيان أنه حسن جداً ٤٧-٤٨
دراسة سند ابن الجارود، وبيان أنه حسن جداً.............................. ٤٨-٤٩
دراسة سند الطحاوي، وبيان أنه حسن جداً ٤٩-٥٠
دراسة سند البيهقي، وبيان أنه صالح لا بأس به.............................. ٥٠-٥١
دراسة سند رواية ثانية للبيهقي، وبيان أنه حسن جداً............................ ٥١
دراسة سند رواية ثالثة للبيهقي، وبيان أنه حسن جداً ٥٢
دراسة سند الخطيب البغدادي، وبيان أنه حسن جداً ٥٣-٥٤
دراسة حديث السيدة عائشة الذي رواه ابن حبان في صحيحه، وبيان أن سند ابن حبان صحيح على شرطه، وحسن عند الباحث. وهاهنا فوائد ٥٥-٥٩
منها: دراسة حال إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل القاضي البستي، شيخ ابن حبان، بما لعلّه لا يوجد في غير هذا الموضع.. ٥٥-٥٧
ومنها: دراسة حال حصين بن المثنى، وبيان أن حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن عند الباحث ٥٧-٥٩
دراسة حديث سيدنا عمر الذي رواه البزار في مسنده، وبيان حال السند، وهاهنا فوائد. أجلّها دراسة حال سعيد بن بشير الذي أخرج له أبوداود حديثاً واحداً، والذي حكم الحفاظ بجهالة عينه، وبأنه ليس له إلا حديثاً واحداً. ومخالفة الباحث للحفاظ الكبار الأئمة البخاري والعقيلي وابن حبان وابن عدي وابن حجر، وبيانه أن سعيد بن بشير معروف العين، وأن له حديثا غير الذي في سنن أبي داود. وهذه الفائدة لا تجدها في غير هذا الموضع فيما أعلم ٦٠-٦٥

دراسة أسانيد حديث عبدالله بن عمر، وأولها سند أبي يعلى، وبيان أنه حسن. وهاهنا فائدة يجب الوقوف عليها............................ ٦٦-٦٨
دراسة سند البخاري في التاريخ، وبيان أنه حسن.......................... ٦٨-٦٩
دراسة سند ابن قتيبة، وبيان حاله.................................... ٦٩-٧١
دراسة سند البخاري في التاريخ، وبيان حاله ٧١-٧٢
دراسة سند البزار، وبيان أنه غير صالح للاحتجاج....................... ٧٢-٧٣
دراسة حديث سيدنا عبدالله بن مسعود الذي رواه الطبراني................ ٧٤-٧٧
دراسة سندي حديث سيدنا سمرة، الأول سند البزار، وبيان أن فيه ضعفاً........ ٧٨-٧٩
الثاني سند العقيلي، وبيان أنه غير صالح للاحتجاج....................... ٧٩-٨٠
دراسة سندي حديث الرجل الذي لم يُسَمَّ، وبيان أنهما واهيان.............. ٨١
الإشارة إلى أن لحديث الباب شواهد.................................... ٨١-٨٢
خلاصة لما جاء في هذا البحث ٨٢-٨٣